



أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعِزمٍ وعَقْلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.13
16 September 2020
ORIGINAL: ARABIC



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية

(مسودة ثالثة)



الأمم المتحدة
بيروت، 2020

20-00328

© 2020 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

هذه طبعة للتوزيع المحدود لحين صدور الوثيقة في شكلها النهائي.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

تعذر التحقق من بعض المراجع فأبقيت كما وردت في النص الأصلي.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثنائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثنائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

المحتويات

الصفحة

v	شكر وتقدير
vii	تمهيد

الفصل

1	أولاً- معلومات عن الأداة
1	ألف- الخلفية
2	باء- الأهداف
4	جيم- الفئات المعنية باستخدام الأداة
5	ثانياً- مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030
5	ألف- مدخل
6	باء- المقاربة المفاهيمية للعدالة الاجتماعية المعتمدة في الأداة
6	جيم- المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية
7	دال- خطة التنمية المستدامة لعام 2030: مقاربة وإطار يكرسان المساواة والعدالة ...
7	هـ- السياسات المتكاملة
10	ثالثاً- منهجية التقييم
10	ألف- مقدمة
11	باء- مرتكزات التقييم
11	جيم- فريق الإشراف على عملية التقييم
12	دال- فريق التقييم
13	هـ- القواعد الإرشادية لعملية التقييم
19	رابعاً- أداة التقييم وكيفية استخدامها

المرفقات

50	المرفق الأول- الملاحظات الإرشادية
62	المرفق الثاني- نموذج خطة عمل
63	المرفق الثالث- مراجع ومنشورات الإسكوا بشأن قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة

قائمة الجداول

- 1- الأنشطة المناطة بفريق الإشراف والتفاصيل العملية المتعلقة بالإعداد المناسب
والمساعدة في التخطيط والتنفيذ..... 12
- 2- المسائل والمفاهيم العامة التي يُستحسن الإحاطة بها من قبل أعضاء فريق التقييم
لتكون العملية أكثر إنتاجية وفاعلية..... 13

قائمة الأشكال

- 1- من مفهوم العدالة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية..... 5
- 2- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المتكاملة..... 8

قائمة الأطر

- 1- مقارنة الإسكوا للعدالة الاجتماعية..... 6
- 2- مسائل لا بد من التنبُّه إليها..... 7
- 3- عوامل أساسية في مقارنة العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية..... 9

شكر وتقدير

قام فريق عمل من قسم العدالة الاجتماعية بشعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتصميم وإطلاق أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية. ونخص بالذكر السيد أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية الذي عمل الفريق تحت قيادته وإشرافه؛ والسيدة سامية منصور حمودة، المستشارة الإقليمية لقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة التي عملت بشكل وثيق مع مستشار الإسكوا على تطوير وتعديل محتوى الأداة، لا سيما الاستبيان والملاحظات الإرشادية؛ والسيدة رانيا الجزائري، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية؛ والسيدة دينا تنير، مسؤولة الشؤون الاجتماعية؛ اللواتي ساهمن في كتابة أجزاء معينة من الأداة وقمن بمراجعتها وتقديم الملاحظات التقنية بشأنها. ويوجّه الشكر أيضاً إلى السيدة أنجيلا سمارة، باحثة اجتماعية، التي قدمت مجموعة من الملاحظات على عملية تطوير الأداة وعملت على تنسيق المشاورات التقنية مع فريق من الأخصائيين في وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس والإعداد لورشة عمل افتراضية لاختبار الأداة عُقدت في تونس يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر 2020.

وتتمنّى الإسكوا جهود السيد محمود حيدر، الاستشاري لدى الإسكوا، وتشكره على إعداد الورقة المرجعية للأداة وتطوير دليل/منهجية التقييم وطريقة قياسه (البارومتر) ومراجعتها على عدة مراحل في ضوء المناقشات التي أجريت مع فريق عمل قسم العدالة الاجتماعية والفريق التقني التونسي. وقد اضطلع السيد حيدر بدور بارز في شرح طريقة عمل الأداة وتيسير العمل عن بُعد من بيروت خلال ورشة العمل المذكورة التي شارك فيها نخبة مميزة من المسؤولين الحكوميين يمثلون مختلف إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات أخرى معنية في تونس. وفي هذا السياق تتقدم الإسكوا بجزيل الشكر لجميع المشاركين الذين أبدوا مستوى عالياً من الالتزام والتفاعل وعملوا على اختبار الأداة وإبداء الملاحظات القيمة حول مضمونها ومنهجيتها، وأدلو بتوصيات مهمة حول ضرورة تعميمها وتكييفها مع السياق الوطني واعتمادها في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج العامة.

وتتوجه الإسكوا بالامتنان إلى الفريق التقني التونسي المكوّن من السيدة روضة اللجمي عاشور، والسيدة منى بوشلغومة الشائبي، والسيد سيف بن ساسي، والسيد علي هنيذ، والسيد حسام الطبايبي والسيدة سنية حسيني الذين شاركوا في سلسلة لقاءات ومشاورات مع فريق العمل لتحسين الأداة وتحويلها إلى وسيلة تقييم عملية وتحديد الأولويات التي يجب أن يتضمنها التقييم الاختباري في تونس كمرحلة أولية.

كما تتقدم الإسكوا بالشكر إلى الخبراء الإقليميين المتخصصين في قضايا الإدماج الاجتماعي والمساواة والمشاركة وحقوق الإنسان وفي تطوير السياسات والبرامج الاجتماعية وتنفيذها، الذين شاركوا في الندوة الافتراضية حول الأداة التي انعقدت في بيروت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأبدوا آراءهم بشأن غاياتها ومنهجيتها وفاعلية الأسئلة التي تطرحها في تحديد الثغرات في إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة. وقد عمد فريق عمل الإسكوا على تعديل وتصويب الأداة في ضوء نتائج ورشة العمل المذكورة وبناء على توصيات الخبراء المشاركين في

الندوة الافتراضية وملاحظات خبراء متخصصين في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة يعملون في الإسكوا.

وفي الختام، تأمل الإسكوا أن تحظى هذه الأداة بالدعم اللازم لتطويرها واعتمادها وتنفيذ برامج لبناء القدرات من أجل تطبيقها في الدول العربية.

تمهيد

العدالة الاجتماعية هدف سام تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه بغية تحسين رفاهية السكان وإرساء السلام والأمن والتماسك الاجتماعي. وجاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لترسخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وإن ضمنياً، وأعطت الأولوية للمساواة كهدف مستقل عابر للقطاعات ومرتبطة بشكل وثيق بتحقيق جميع الأهداف والوصول إلى تنمية مستدامة.

وفي هذا السياق، تعمل الإسكوا على تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية وتفعيله وتعميمه في العديد من برامجها وأنشطتها. وقد وضعت تعريفاً دقيقاً له، يأخذ في الاعتبار تحديدات المدارس الفكرية المختلفة، ويراعي خصوصيات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها. والعدالة الاجتماعية في تعريف الإسكوا هي "المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها". وفي هذا التعريف تقوم العدالة الاجتماعية على أربع ركائز هي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة. وأكبر التحديات التي تحول دون تحقيقها هي الفقر، وعدم المساواة الجغرافية، وعدم التكافؤ في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، وغياب السياسات القائمة على المشاركة.

ويولي العديد من البلدان العربية الأولوية لتحقيق المساواة والتضامن الاجتماعي، ومع ذلك، ليس ما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية وسياساتها وبرامجها لتحقيق التغيير المطلوب والتأكد من ملاءمتها لاحتياجات وأولويات الدول العربية واستجابتها لأهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الالتزامات العالمية. فالسياسات العامة في الدول العربية تشوبها معوقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانيات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوقات: ازدياد اللامساواة والتهتميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف القدرات وقلة الموارد المتوفرة لمكافحة الفقر، وعدم اعتماد المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات ويتفاقم أثر المعوقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

في ظل هذه المعوقات، يكتسب تطوير آليات وأدوات لتحديد وتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى مراعاتها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية أهمية كبيرة وملحة خاصة مع تفاقم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. وتساعد القدرة على تحديد الثغرات في السياسات التي تركز على مقومات العدالة الاجتماعية، في صياغة الحلول المناسبة ومن ضمنها إعادة النظر في نماذج التنمية المتبعة وفي الأطر التشريعية والتنظيمية وإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية فيها.

وفي هذا السياق، ينفذ قسم العدالة الاجتماعية بشعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا منذ عام 2016 مشروعاً ممولاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية بعنوان "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية" يهدف بشكل رئيسي إلى دعم الدول الأعضاء في صياغة خطط وسياسات وبرامج لتفعيل العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وقد أعدت الإسكوا أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية (Social Justice Policy Gap Assessment Tool- PGAT) التي تتضمنها هذه الوثيقة كجزء من الأنشطة المحددة في المشروع المذكور.

وتسعى الإسكوا إلى اختبار الأداة وفعاليتها من خلال استعراض مضمونها واختبار منهجيتها وإمكانية مواءمتها مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة على عدة مراحل: في المرحلة الأولى، تم اختبار وتطبيق هذه الأداة في الجمهورية التونسية استجابة للطلب الذي تقدمت به وزارة الشؤون الاجتماعية لتطوير آلية للتشخيص والتقييم حول مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في سياساتها وخططها في عدد من القطاعات. وبناءً على ملاحظات المشاركين والمشاركات في ورشة العمل الافتراضية التي عُقدت في تونس يومي 24-25 أيلول/سبتمبر 2020، عملت الإسكوا على مراجعة مسودة الأداة وتعديلها. وفي مرحلة ثانية، تخضع الأداة لسلسلة من الاستعراضات النظرية والمشاورات على الصعيد الإقليمي، كما تم عرضها ومناقشتها في ندوة افتراضية عقدت في بيروت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 شارك فيها خبراء من ذوي الاختصاص من المنطقة العربية. وفي مرحلة لاحقة، ستستعرض الإسكوا هذه الأداة أمام الدول الأعضاء بهدف المصادقة عليها وتعميم استخدامها في الدول المهتمة بها كوسيلة عملية للتقييم الذاتي.

وتعمل الإسكوا على تطوير الأداة ومقياسها والوثائق المصاحبة لها وتحويلها إلى أداة إلكترونية سهلة الاستخدام (online PGAT)، وصولاً إلى اعتمادها في ورشات عمل لبناء القدرات في هذا المجال على المستويين الإقليمي والوطني. وبموازاة هذه الأنشطة، ستواصل الإسكوا التعاون بشكل وثيق مع الدول الأعضاء بهدف وضع سياسات تراعي العدالة الاجتماعية وتتلاءم مع احتياجات كل بلد، وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وستساهم الإسكوا في تقديم المشورة الفنية، وتنفيذ المشاريع الميدانية، وبناء القدرات، من أجل تفعيل الحوار حول العدالة الاجتماعية، وبناء توافق في الآراء بشأنها، وتعزيز مهارات المسؤولين والمسؤولات في الحكومات لدمج مفاهيمها في خطط التنمية والسياسات العامة، وبناء مجتمعات عادلة ومتماسكة.

تتألف هذه الوثيقة من أربعة أقسام رئيسية. يتناول القسم الأول معلومات عامة عن الأداة وأهدافها وكيفية تطويرها. ويقدم القسم الثاني معلومات أساسية عن مفهوم العدالة الاجتماعية والمقاربة المعتمدة في الأداة، كما يتضمن لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها المجتمع الدولي في عام 2015 وعلاقتها بتحقيق العدالة الاجتماعية. ويستعرض القسم الثالث منهجية التقييم الذاتي (دليل عملية التقييم الذاتي) ويقدم الاعتبارات المرجعية والمراحل التطبيقية المتعلقة بإجراء عملية تقييم السياسات العامة بدءاً من التخطيط وصولاً إلى احتساب النتائج. ويتضمن القسم الرابع الجزء الأساسي من الوثيقة وهو أداة التقييم (استبيان التقييم الذاتي) ويقدم مجموعة من الأسئلة والمؤشرات حول العمليات والإجراءات والأنظمة التي تدرج في مسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة حيث يجدر إدماج مبادئ

العدالة الاجتماعية. ويفصل القسم المعايير اللازمة لتحقيق المؤشرات والوفاء بالمتطلبات إضافة إلى الوثائق التي يمكن العودة إليها للتحليل والإجابة. ويتضمن المرفق الأول ملاحظات تقنية وإرشادات بشأن استخدام المؤشرات وأمثلة واعدة عن إدماج العدالة الاجتماعية من المنطقة العربية والعالم من أجل دعم عملية التقييم وتبسيطها.

أولاً- معلومات عن الأداة

ألف- الخلفية

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالاستناد إلى ركائزها الأربع أي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة.

وقد أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا في السنوات المنصرمة مجموعة غنية من المنتجات المعرفية والدلائل التدريبية التي تحتوي على برامج تهدف إلى بناء قدرات صانعي السياسات في الدول العربية وتحسين مهاراتهم في صياغة وتنفيذ خطط وسياسات قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية. وتضم هذه الدلائل:

- (أ) دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية؛
- (ب) دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية؛
- (ج) دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية؛
- (د) **دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة؛**
- (هـ) دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي؛
- (و) المنهج التدريبي لتعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار

ويأتي تطوير هذه الأداة في سياق جهود الإسكوا على صعيد المؤسسة ككل، لتطوير أدوات تحليل وتقييم لموازنة الدول الأعضاء في سعيها لتحديث السياسات العامة وتطوير المؤسسات، بعد أن طوّرت الإسكوا منهجية لتقييم القدرات المؤسسية¹. واستكمالاً لهذه الجهود، تعمل الإسكوا على تطوير أداة لتقييم إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة وتحديد الثغرات والنقائص لمساعدة البلدان العربية على دراسة وتشخيص سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية. وتأتي هذه الأداة في إطار:

- (أ) تنفيذ مشروع إقليمي بعنوان "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في منطقة الإسكوا" يهدف إلى تحسين الكفاءات التقنية والاستراتيجية الضرورية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة والمشاركة والحقوق والإنصاف ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية؛

- (ب) **تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية** الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دعم المؤسسات في مواجهة تحديات الضعف والهشاشة: منهجية تقييم القدرات المؤسسية، اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس، مراكش، 15-16 حزيران/يونيو 2019 (E/ESCWA/EC.6/2019/12).

(ج) الاستجابة لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة (بيروت، 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، التي أوصت بدعم جهود الدول الأعضاء وبناء قدراتها في تعميم نهج الترابط بين السياسات الاجتماعية في الخطط والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، ودعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إدماج سياسات تقليص اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المتعدد الأبعاد في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة؛

(د) الاستجابة لطلب عدد متزايد من الدول الأعضاء في الإسكوا لدراسة وتقييم سياساتها العامة ومدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية والمساواة.

باء- الأهداف

تسعى أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية إلى تحليل مدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية التي تقوم الوزارات والمؤسسات العامة بتطويرها وتنفيذها في المنطقة العربية، من خلال تحديد الفجوات والنقائص في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، وتحليلها، وقياسها.

وانطلاقاً من هذا التقييم يؤدي تحليل الثغرات إلى تحديد مواطن القوة التي لا بد من العمل على ترسيخها ومأسستها، ومواطن الضعف التي لا بد من العمل على معالجتها ووضع الآليات والموارد اللازمة لتخطيها بطريقة ممنهجة ومنسقة. واستناداً إلى نتائج التقييم والتقدم المحرز، تقوم الجهة المسؤولة (وزارة أو مؤسسة عامة) بوضع خطة عمل إصلاحية وتبني خطوات عملية وملموسة لمعالجة الفجوات.

واستناداً إلى ما سبق يمكن تحديد الأهداف المباشرة لأداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية على الشكل التالي:

(أ) تمكين المؤسسات الحكومية من إجراء تقييم ذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية؛

(ب) زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة وبرامج التوعية وتحليل الأداء والتحديات المستقبلية، بحيث يكون نظام التقييم أداة للمساعدة في دعم القيادة والتوجيه وتعزيز الاتساق والتنسيق بين الوزارات المختلفة؛

(ج) تزويد المؤسسات الحكومية بأداة ولوحة نتائج² لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية وتمكينها باستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات؛

2 نتيج الأداة احتساب نتائج التقييم على نحو فوري بشكل ذاتي أو ضمن مجموعات عمل. وتعمل الإسكوا على تصميم برنامج إلكتروني يسهل التقييم بشكل ذاتي وعرض النتائج على لوحة قياس تفاعلية.

(د) تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

كما يمكن تحديد النتائج التي ستصدر عن التقييم كما يلي:

(أ) على المدى القصير والمباشر:

- تحديد مدى إدماج مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج؛
- تشخيص ورصد الفجوات والثغرات التي تعوق عملية صياغة خطط وسياسات قائمة على مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وتعرق تنفيذ برامج عملية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

(ب) على المدى المتوسط:

- تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها؛
- تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات؛
- تبني خطوات عملية وملموسة لمعالجة الثغرات.

(ج) على المدى الطويل:

- تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع السياسات والخطط وفي تنفيذ البرامج؛
- تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات؛
- تعزيز القيادة والتوجيه وتعزيز التكامل والاتساق بين السياسات.

تساعد الأداة على رصد واقع المؤشرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...) كما تتيح متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة. ويمكن أن تحدد الأداة الثغرات التالية:

(أ) الثغرات المعرفية والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) الثغرات في بناء التوافق حول خيارات السياسة العادلة والشاملة والقائمة على المساواة والمشاركة والحقوق؛

(ج) النواقص داخل البيئة التمكينية/التنظيمية لهذه العمليات، وبالتالي الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية التي توجه هذه العمليات؛

(د) أوجه القصور في الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية التي تضمن تماسك واتساق وتنسيق السياسات.

جيم- الفئات المعنية باستخدام الأداة

تسعى هذه الأداة إلى زيادة وعي الجهات الحكومية المعنية بأهمية إدماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في صياغة الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية، وتحسين قدرتها على تقييم نجاحها في هذه العملية. ويترافق استخدام الأداة مع شروط أساسية تمكن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من استخدامها بما يضمن دورها الفاعل والتشاركي والإيجابي، خدمة لإرساء العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وتعزيز الثقافة الديمقراطية في آن معاً. من هذا المنطلق، يمكن أن تخدم الأداة الفئات التالية:

(أ) المسؤولون في الحكومات عن تطوير الخطط والسياسات والبرامج التنموية؛

(ب) الاستشاريون في الوزارات وأجهزة الدولة الخدماتية؛

(ج) الخبراء في المجالس الاقتصادية والاجتماعية؛

(د) الجهات غير الحكومية العاملة في الشأن العام والساعية إلى التأثير في صنع القرار كالتنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، والناشطات والناشطون في المجال السياسي والأكاديميون.

بغية تعزيز الاستفادة من هذه الأداة، من المستحسن أن يتوفر لدى القيمين عليها مستوى جيد جداً من المعرفة النظرية والعملية في المواضيع التي تتناولها السياسة العامة وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها.

ثانياً- مفهوم العدالة الاجتماعية وعلاقتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

يتضمن هذا الجزء شرحاً موجزاً لمفهوم العدالة الاجتماعية، وكيفية مقارنة هذا الموضوع وإدماجه في صنع السياسات وتصميم البرامج، بما يؤدي إلى الانتقال من منطق العمل الخيري والمساعدة الاجتماعية إلى تفعيل الحقوق المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وترسيخ قيم المواطنة. ولمزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع ومدارسه المختلفة، يمكن الاطلاع على دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.10).

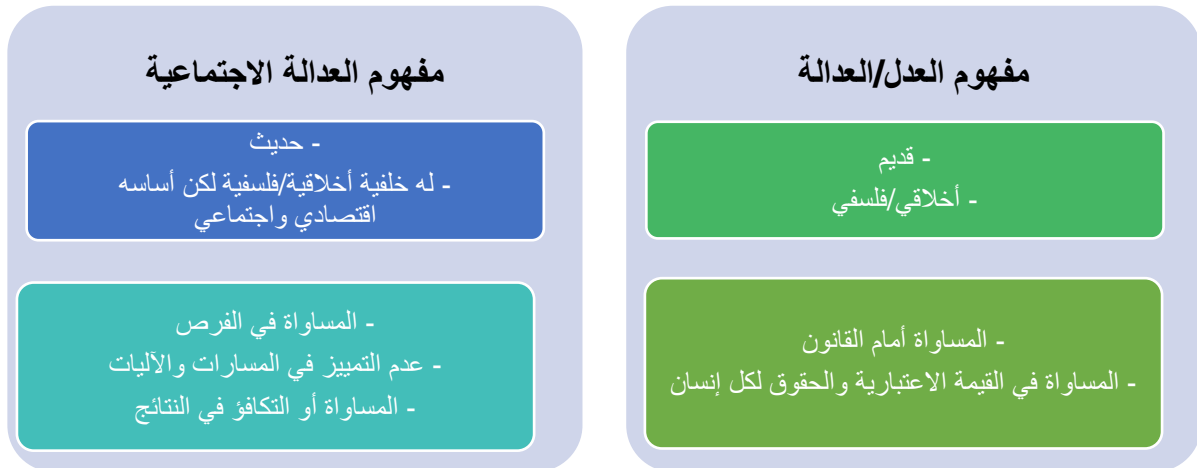
ويُستعرض في هذا الجزء أيضاً موقع مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية في خطة التنمية المستدامة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ألف- مدخل

لم يكن مفهوم العدالة الاجتماعية بالمعنى المتداول في العالم المعاصر حاضراً بقوة قبل القرن العشرين، وقد تركز الاهتمام، في عصر تشكّل الدولة الحديثة بعد الثورة الصناعية، على التساوي أمام القانون وحماية الملكية الخاصة والقضاء على التراتبية القانونية التي كانت تميّز بين الناس في العصر الإقطاعي، مركز الأهمية. أما الجوانب المرتبطة بالفقر والتفاوت الاجتماعي وتوزيع الثروة، فقد كان يُنظر إليها غالباً من منظور خيري، أو كانت محور اهتمام التيارات الفلسفية والاجتماعية الراديكالية والنقابات والتنظيمات التي كانت تدافع عن حقوق الفقراء. لذلك تأخر ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية عن مفهوم العدل/العدالة بالمعنى القانوني/القضائي.

ترتبط العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار النمو (والتنمية) الاقتصادية بعدل وإنصاف.

الشكل 1- من مفهوم العدالة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الإسكوا.

إلا أن اشتراط التساوي أمام القانون لم يعن التساوي في مستوى المعيشة والثروة، وفكرة المساواة الحقوقية لم تؤد تلقائياً إلى المساواة الحسابية في الموارد والأعباء ومستويات المعيشة، وهو ما يشير إلى رابط قوي بين مفهوم العدالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

باء- المقاربة المفاهيمية للعدالة الاجتماعية المعتمدة في الأداة

تتناول هذه الأداة المفهوم المباشر للعدالة الاجتماعية وما يرتبط به من مفاهيم أو قيم إيجابية مثل المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي، إلخ. كما تتناوله بشكل غير مباشر من خلال نقائضه مثل الظلم واللامساواة والتفاوت والتمييز والإقصاء والتهميش إلخ.

الإطار 1- مقارنة الإسكوا للعدالة الاجتماعية

تعتبر الإسكوا أن العدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. أي أن العدالة الاجتماعية تُبنى على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. ويستند تحقيق العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة مبادئ توجيهية هي:

- المساواة في الحقوق (الإطار المؤسسي والتشريعي)؛
- تكافؤ الفرص (الآليات والتكافؤ في خط الانطلاق، بما في ذلك القدرات)؛
- تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد (التكافؤ على مستوى النتائج).

إذاً لا بد من الاهتمام بالعوامل الأساسية التالية لنجاح المقاربة المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية:

- (أ) ضمان استدامة النمو وتحقيقه بمشاركة الشرائح المجتمعية المختلفة؛
- (ب) مقارنة التنمية بوصفها حرية الناس وتوسيعاً لخياراتهم؛
- (ج) احترام البيئة الطبيعية وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة؛
- (د) احترام حقوق الأجيال المقبلة؛
- (هـ) احترام الاختلافات الثقافية والأقليات والشرائح المجتمعية المختلفة.

جيم- المقاربة الحقوقية للعدالة الاجتماعية

تعتمد الأداة مقارنة تنموية حقوقية لمفهوم العدالة الاجتماعية ومتطلباتها إذ يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية المعاصر ارتباطاً عضوياً بالمقاربة الحقوقية التي تنطلق من حق الإنسان في التمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كاستحقاق إنساني أساسي. وقد صيغت هذه الحقوق في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والأقليات. وترسخ هذه المقاربة ترابط الحقوق كاملة وعدم تجزئتها، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية³.

3 للاطلاع على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان يمكن زيارة الرابط:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx>

الإطار 2- مسائل لا بد من التنبيه إليها

قد تُستخدم الإشارة إلى المقاربة القائمة على مراعاة العدالة الاجتماعية أحياناً لإضافة مسحة إيجابية على سياسة معينة مما يساعد على أن تتقبلها الجهات المعنية أو العامة دونما تضمين المقاربة آليات فعالة للتطبيق. في هذه الحالات، عادة ما تواجه الجهات الرسمية تحدياً خلال مرحلة تطبيق السياسة، خاصة في ما يتعلق بتحقيق عوائد حقيقية بشأن معالجة مشكلة اجتماعية معينة مثل الفقر والبطالة واللامساواة، في ظل غياب القدرة على إدارة وتفعيل المقاربة بشكل عملي.

وقد يتم التعامل أحياناً مع مفهوم العدالة الاجتماعية كمفهوم فضفاض ومجرد غير مرتبط بسياسات ومؤشرات واقعية تعني تحقيقه. وفي هذه الحالات، من الصعب تفعيل مقاربة قائمة على طرح العدالة الاجتماعية كفكرة تقنية وسياسية وليس فقط قضية قيمية أو أيديولوجية.

وقد يتم حصر المفهوم وتطبيقاته في مدخل معين، مثلاً، عدالة الأجور التي تُعد جزءاً من المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى مقاربة مجزأة.

دال- خطة التنمية المستدامة لعام 2030: مقاربة وإطار يكرسان المساواة والعدالة

في أيلول/سبتمبر 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عالمية للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وضمنها أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها تأطير الجهود والسياسات التنموية للسنوات الـ 15 القادمة. وتتضمن الخطة إعلاناً يحتوي على المبادئ التوجيهية والإطار المرجعي للخطة، و17 هدفاً و169 مقصداً تتناول مجموعة واسعة من القضايا، مثل القضاء على الفقر، والتعليم للجميع، ومكافحة الجوع، والمساواة بين الجنسين، والجوانب البيئية (الطاقة النظيفة، والتنوع البيولوجي، والمناخ) والجوانب الاقتصادية (النمو، والعمل اللائق، والتصنيع)، والأهداف ذات الصلة ببناء المؤسسات وتعزيز السلام والعدالة.

وصيغت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور الحقوق، وهو ما يعبر عنه بوضوح الشعار العام للخطة الداعي إلى تحقيق تنمية لا تهمل أحداً. غير أن نص الخطة، رغم قوته، لم يتضمن مصطلح "العدالة الاجتماعية" ولا حتى مرة واحدة. ويدل الاستخدام المتلازم لعدد من المصطلحات في نص الخطة على مقاربة براغماتية، وعلى شمول مفهوم العدالة نفسه لعناصر عديدة، بحيث لا يمكن فهمه من خلال تعريف معياري واحد بل من خلال زوايا ومفاهيم مختلفة. كما أن النص قوي وصريح في إشارته إلى مشكلة اللامساواة والتفاوت إذ تتكرر مفردات مثل المساواة، واللامساواة، والتفاوت، والطابع الشامل، وإفادة الجميع، والتضمين، والعدل، والعدالة، وعدم التمييز، والقضاء على الفقر، وهي مصطلحات ترتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه الشامل المتضمن التكافؤ في الفرص وفي النتائج وفي السلطة والمشاركة في القرار. ويمكن القول إن أكثرية الأهداف السبعة عشر، ترتبط بطبيعتها وبشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية أو أنها ترتبط به بطريقة غير مباشرة من خلال نقيضها.

هـ- السياسات المتكاملة

من منظور السياسات، فإن تحقيق الهدف التنموي المحوري وهو العدالة الاجتماعية وتقليص اللامساواة والتفاوت، يعني الانتقال من اللامساواة إلى المساواة، ومن التهميش إلى الإدماج، ومأسسة ذلك

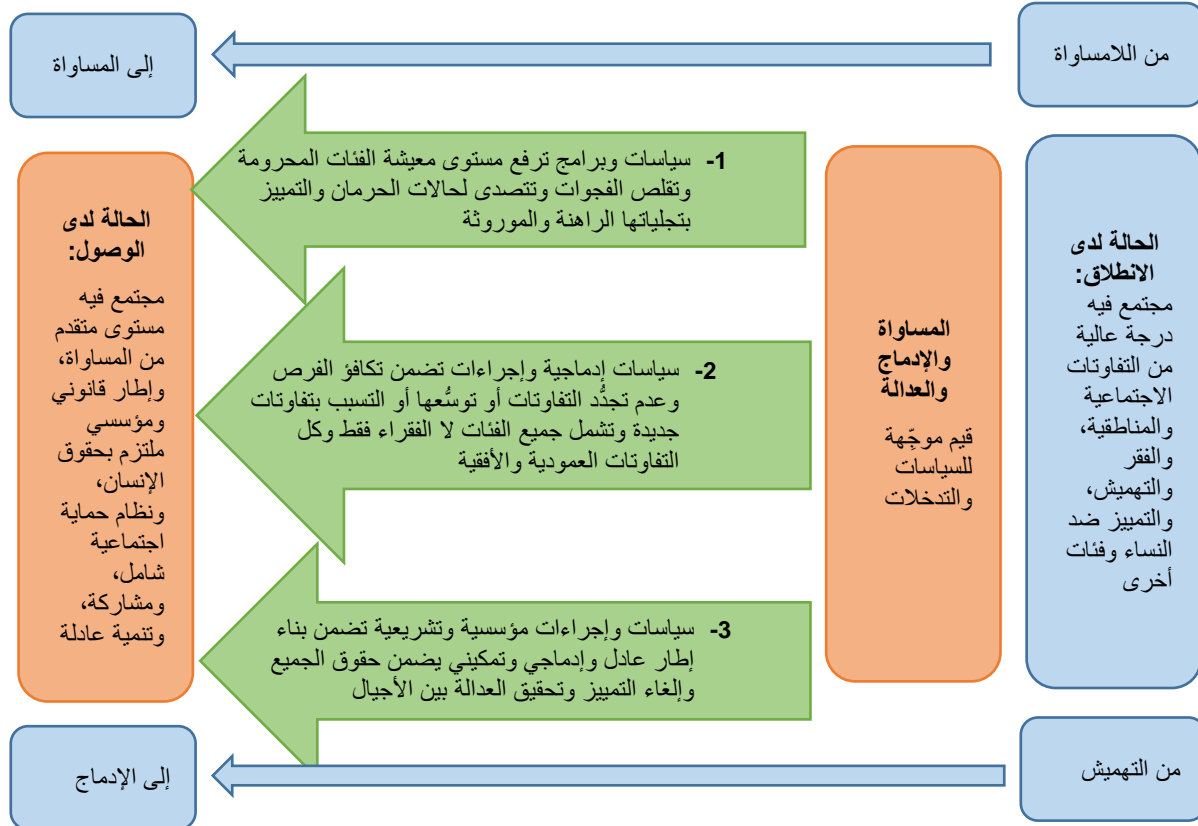
على نحو يضمن استدامة الإنجاز. ويتطلب تحقيق الهدف التنموي النهائي اعتماد حزمة متنوعة من السياسات التي تستجيب للأبعاد الفرعية. ويمكن تحديد هذه السياسات ضمن ثلاثة محاور على النحو التالي:

(أ) المساواة: اعتماد السياسات والتدخلات المناسبة للتعامل مع التفاوتات والمشكلات الراهنة، والحد من حالات الفقر والحرمان والتفاوت بما هي واقع راهن وموروث، ووضع مؤشرات لقياس الأداء والنتائج؛

(ب) الإدماج: اعتماد السياسات الإدماجية والتمكينية التي تضمن تكافؤ الفرص وتتيح لأصحاب العلاقة استخدام قدراتهم لتحسين مستوى معيشتهم بجهدهم الخاص، مع توفير بيئة مساعدة تساهم في ردم الهوة الاجتماعية والحد من الفقر، وتعكس مسار آليات الاستقطاب في المجتمع؛

(ج) العدالة: وضع إطار مؤسسي وتشريعي للحقوق يضمن منع الانتهاكات والتمييز ضد أي فئة سكانية، ويكفل استدامة مسار التنمية وتحقيق العدالة بين الأجيال.

الشكل 2- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات المتكاملة



الإطار 3- عوامل أساسية في مقارنة العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

- النمو والتنمية الاقتصادية: بما في ذلك تحويل النموذج الاقتصادي باتجاه تعزيز فرص العمل اللائق، والمشاركة، ولا سيما مشاركة النساء في سوق العمل ووصولهن إلى الفرص؛
- العمالة والتنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وصحية، والنفاز إلى المعارف، والحصول على مستوى معيشي جيد، والتركيب السكاني؛
- شمولية النمو: (بما في ذلك تنوع مصادر النمو) والمساواة في الفرص (بما في ذلك مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية)؛
- الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر؛
- أطر الحوكمة ودور الدولة: بما في ذلك وضع الأنظمة القضائية وإدارة المالية العامة.

ثالثاً- منهجية التقييم

ألف- مقدمة

تهدف المنهجية المفصلة في هذا القسم إلى عرض الاعتبارات المرجعية والتطبيقية المتعلقة بتقييم السياسات العامة من منظور العدالة الاجتماعية، بناءً على المفهوم المعتمد في الإسكوا، أي عبر تقييم مدى تعميم مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة في السياسات العامة.

وتنطلق المنهجية من المرتكزات العلمية لدرس السياسات العامة وتتضمن وصف الإجراءات العملية للتقييم من تخطيط وتنفيذ، والقواعد الإرشادية المتصلة بها، وصولاً إلى أداة التقييم واستخلاص النتائج. وتهدف هذه العملية إلى تزويد فريق التقييم بأداة عمل واضحة تتيح القياس عن طريق الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول مدى توافق سياسة عامة معينة، تكون موضوع الدرس والتقييم (Assessment)⁴، مع مبادئ العدالة الاجتماعية المذكورة.

وإضافة إلى الهدف الأساسي المتمثل بالقياس الموضوعي لمراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية، تحدد المنهجية الثغرات في السياسة العامة فيما يتصل بالعدالة الاجتماعية، وتفسح المجال لجمع وتحليل مقترحات المعالجة. وفي مرحلة ثانية يمكن أن تُعتمد الأداة للتقييم المؤسسي الذاتي.

ويستند التقييم في المقاربة المعتمدة إلى جملة المعارف والخبرات التي يتمتع بها فريق التقييم ويتصف بالدقة والموضوعية لضمان الفاعلية. وتهدف المنهجية إلى "تفعيل" (Operationalization) الأطر المفاهيمية للعدالة الاجتماعية، أي "جعلها عملاً" حسب الترجمة التي تقترحها الإسكوا للمصطلح، وذلك بالرجوع إلى التعريف المعتمد في وثائق الإسكوا لمضمون العدالة الاجتماعية (المرفق الثاني)، ولمفهوم السياسة العامة في الأدبيات خاصة في مجال التطبيقات العملية⁵، وفي الرؤى والجوانب السياسية⁶، ودليل الإسكوا حول إدماج العدالة الاجتماعية⁷، وإطار الإسكوا لرصد مؤشرات الإنفاق الاجتماعي⁸.

4 Assessment, distinctly from the more elaborate "Evaluation" endeavors that are thoroughly undertaken regarding public policies, sometimes by third parties. Assessment means to sum up the assessors' judgment (those involved in the use of the tool) with regard to the policy in question.

5 Eugene Bardach, *A Practical Guide for Policy Analysis*, fourth edition, (CQ Press, 2012); Peter John, *Making Policy Work*, first Edition (Routledge, 2011); Ann Majchrzak and Lynne Markus, *Methods for Policy Research: Taking Socially Responsible Action (Applied Social Research Methods)*, second edition (SAGE Publications, 2013).

6 John Kingdon, *Agendas, Alternatives, and Public Policies*, second edition (PEARSON, 2002); James Anderson, *Public Policymaking*, eighth edition, (Cengage Learning, 2014); Scott Furlong and Michael Kraft, *Public Policy Politics, Analysis, and Alternatives*, sixth edition (CQ Press, 2017).

7 الإسكوا، دليل المدرب لبناء القدرات حول تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.10).

8 الإسكوا، إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية، اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس، مراكش، 15-16 حزيران/يونيو 2019 (E/ESCWA/EC.6/2019/8/Rev.1).

باء- مرتكزات التقييم

تعتمد المنهجية على المرتكزات التالية، ولا سيما الجانب العملي التطبيقي منها:

- 1- العدالة الاجتماعية هدفٌ أساسيٌّ تلتزم السلطة بتوفير موارد ومقدرات لتنفيذه، وليست مجرد إعلان نوايا أو خطة تبقى حبراً على ورق.
- 2- السياسة العامة بوصفها فعلاً سياسياً محققاً، وليست مجرد خطاب سياسي.
- 3- التدرُّج من المبدأ العام إلى الخاص مع الأخذ بالاعتبار الرؤية السياسية والخلفية والسياس، وبالتالي تجنب الخلط بين المراتب أو افتراض التشابه بين البلدان أو الحالات.
- 4- اعتماد المنهجية الدقيقة لمنهج العلوم الاجتماعية في التفريق بين المسببات والنتائج وبين البراهين والمؤشرات.
- 5- الأخذ بأولوية السياسة العامة القائمة على الأدلة، وليس المناصرة أو الترويج القائمين على المبدأ النظري المجرد بذاته.

جيم- فريق الإشراف على عملية التقييم

للإعداد المناسب والمساعدة في التخطيط والتنفيذ، تعيّن الجهة الوطنية المسؤولة عن التقييم فريقاً مصغراً للإشراف تناط به المهام التالية:

- 1- التخطيط لعملية التقييم.
- 2- اختيار موضوع التقييم.
- 3- اقتراح وتعيين فريق التقييم.
- 4- جمع وتوضيب المعطيات العامة والتفصيلية لموضوع التقييم.
- 5- إجراء وتيسير ورشة التقييم وجمع المقترحات.
- 6- استخلاص النتائج.

الجدول 1- الأنشطة المناطة بفريق الإشراف والتفاصيل العملية المتعلقة بالإعداد المناسب والمساعدة في التخطيط والتنفيذ⁹

الأنشطة	المسألة (المسائل) المركزية	الأدوات	دور الميسر	الوسائل
التخطيط لعملية التقييم اختيار موضوع التقييم اقتراح وتعيين فريق التقييم (Assessment Team)	تحديد الأهداف واختيار فريق الإشراف (Objectives and Core Team) وفق أية خلفية، أولوية، وفي ضوء أي دراسات ومراجعات تتم عملية التقييم	المنهجية ونماذج عمليات تقييم سابقة	إذا توفر، شرح ومرافقة	اجتماعات ومشاورات ومواد
جمع وتوضيب المعطيات العامة والتفصيلية لموضوع التقييم	كيفية تحليل الأولويات في التخطيط المعمول به وقراءة السياسة العامة على ضوء التخطيط الذي أطلقها والنتائج التي حققتها	وفق الموضوع: مراجعة تقارير موضوعية، أحوال مقارنة، مرصد الإنفاق الاجتماعي الاقتصادي، إلخ	مناقشة وتحليل وبحث	تجميع مصادر الخبرات المناسبة والمتوفرة
إجراء وتيسير ورشة التقييم وجمع المقترحات	هل تتوفر لفريق التقييم المعطيات والمؤهلات اللازمة للمشاركة في تقييم دقيق وموضوعي	الأداة والقواعد الإرشادية الموضوعية	إدارة عملية التقييم والتعليق وتشجيع المقترحات	ورشة عمل أو أكثر
استخلاص النتائج	ما هي المعايير الضابطة للتقييم والاستنتاج	المنهجية ونماذج عمليات تقييم سابقة	عرض وبحث	تقارير وخلاصات

دال- فريق التقييم

يتولى التقييم فريقٌ يتكوّن من عاملين في الجهة الحكومية القائمة على التقييم من ذوي الخبرة في موضوع السياسة العامة أو البرنامج موضوع التقييم، ومن أعضاء من مؤسسات رسمية أو غير حكومية أو أفراد لهم علاقة أو عندهم خبرة في الموضوع أو يساهمون في تنفيذه أو في تنسيقه عملياً. للاشتراك بفاعلية في عملية التقييم، من المستحسن أن يتوفر لدى فريق التقييم مستوى جيد من المعرفة النظرية والعملية في المواضيع الفنية التي يتناولها وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها. ومن الأفضل أن يتمكن أفراد فريق التقييم من الإحاطة بالمفاهيم التالية، بصورة عامة وعملية:

- 1- العدالة الاجتماعية.
- 2- السياسة العامة.
- 3- الخلفية والسياق المحليان.
- 4- السياسة الاجتماعية أو البرنامج موضوع التقييم.

9 بالرغم من تسلسل المراحل المذكورة في الجدول، يجوز أن تُعاد أي من المراحل المذكورة عندما تدعو الحاجة إلى مزيد من التدقيق أو إعادة النظر قبل الانتقال إلى المراحل اللاحقة.

الجدول 2- المسائل والمفاهيم العامة التي يُستحسن الإحاطة بها من قِبَل أعضاء فريق التقييم لتكون العملية أكثر إنتاجية وفاعلية

المفاهيم	السؤال المركزي	المراجع
العدالة الاجتماعية	كيف نتناول العدالة الاجتماعية بشكل عملي	أدبيات العدالة الاجتماعية (الإسكوا وغيرها) دليل العدالة الاجتماعية
السياسة العامة	كيف نقيّم السياسة العامة موضوعياً	أدبيات السياسة العامة (الإسكوا وغيرها)
الخلفية والسياق المحليان	ما هي المعطيات الأساسية المتصلة بالسياسة العامة في النطاق المحدد والمرحلة المعينة	وفق توفّرها: المخططات أو البرامج العامة الموازنات العامة التقارير والدراسات المتعلقة بتخطيط السياسات العامة
السياسة الاجتماعية أو البرنامج موضوع التقييم	كيفية تحديد الثغرات في السياسة العامة موضوع التقييم	الدراسات والتقارير الموضوعية ذات العلاقة دراسات مقارنة، إذا توفرت معطيات أخرى مجمعة من قِبَل فريق الإشراف

هـاء- القواعد الإرشادية لعملية التقييم

1- المرحلة الأولى (التحضيرية): التخطيط لعملية التقييم

تبدأ عملية التقييم بتحديد الأهداف المنشودة من تقييم السياسة العامة. ولتحديد موضوع التقييم بدقة، يقوم المسؤولون المعنيون ببحث الأولوية الراهنة.

ويمكن اعتبار التدرّب على اكتساب مهارة التقييم في وحدة إدارية معيّنة، مثل وحدة التخطيط أو وحدة قياس الجودة، أولوية محدّ ذاتها. من المهم أن تكون الأولوية المعينة والموضوع المحدد واضحين تماماً لجميع المشاركين في عملية التقييم لنفاذي إضاعة الجهد أو الوقت لالتباس في المقاصد.

ويعيّن القيّمون على التقييم فريق إشراف ينسق أعماله أحد المسؤولين في الإدارة المختصة، ويضم مسؤولين متمرسين وإداريين قادرين على تحمّل مسؤولية عملية التخطيط من التنفيذ الى استخلاص النتائج، ويكون من ضمن الفريق فرد أو أكثر لديهم المهارة اللازمة لإدارة ورشة عمل بصفة ميسّر.

تهدف هذه المرحلة إلى وضع مخطط تفصيلي لعملية التقييم، قابل للتعديل إذا ما دعت الحاجة. ويتضمن المخطط/التصميم الزمني العناصر التالية:

(أ) الجلسات الخاصة لفريق الإشراف: متى تعقد ومن يحضرها (استشاريون، خبراء، مسؤولون رسميون، جهات أخرى)؛

(ب) اقتراح أعضاء فريق التقييم من خلال جمع المعلومات، ومناقشة الأوضاع العملية، والاتصال والمتابعة، والتكليف الرسمي. ويتم اختيار أعضاء فريق التقييم من المؤسسة ومن خارجها، بما في ذلك من مؤسسات حكومية وجهات غير حكومية ذات صلة، على ضوء الاعتبارات التالية:

- (1) أفراد يتمتعون بالمعرفة و/أو بالخبرة في مجال الموضوع المحدد؛
 - (2) فريق يضطلع أفراد بوظائف مختلفة متعلقة بالأولوية المحددة (مالية، إدارية، مسؤولية تخطيط مركزية، مسؤولية تنفيذ فرعي أو مناطقي، خبرة من أفراد أو جمعيات متخصصة، إلخ)؛
 - (3) التوازن في عدد أعضاء الفريق، ويستحسن أن يكون عدد الأعضاء متناسباً مع القدرة على إدارة ورشة التقييم، بمعدل لا يتجاوز خمسة عشر عضواً لكل ميسر.
- (ج) الموارد المتاحة لإجراء التقييم (إمكانية اشتراك الأفراد المقترحين، الوقت المتوفر، الأموال والتجهيزات اللازمة، إلخ).

مثل افتراضي

بسبب جائحة كورونا، ترى وزارة الشؤون الاجتماعية أن تُعطى الأولوية في تقييم سياسة الحماية الاجتماعية للمسنين غير المشمولين بالتغطية الصحية لتشملهم جهود العناية والمعالجة بالمساواة مع سائر المضمونين. يبحث المسؤولون في إدارة الحماية الاجتماعية، على ضوء الأولوية المحددة (جائحة كورونا وحماية المسنين)، تشكيل فريق للإشراف.

تقرر تأليف فريق الإشراف من: مسؤولية تخطيط برامج دور المسنين، مسؤول مالية الحماية الاجتماعية، مسؤول برامج العناية الطبية للمسنين، مسؤولية برنامج الصحة النفسية للمسنين، مسؤولي دور المسنين في ست مناطق مختلفة ثلاث منها حضرية وثلاث ريفية، طبيب مختص بالأوبئة من وزارة الصحة، مسؤولية تنسيق برنامج الطوارئ لمكافحة كورونا في الوزارة، مسؤولين من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المسنين. وقع اختيار المسؤولين على رئيسة وحدة التدريب في وزارة الشؤون الاجتماعية لتقوم بمهمة التيسير، يعاونها في ذلك مدرّب من وحدة الطوارئ الصحية في الوزارة كان قد تفوّق في أدائه في ورشة تأهيل المدربين السنة الفاتنة. وتتسق عمل فريق الإشراف مساعدة مدير البرامج في الوزارة يعاونها مدير برنامج حماية المسنين.

تُرصّد لعملية التقييم موازنة مالية تشمل عشر مجموع أجور أفراد الفريق والمسؤولين بالإضافة الى كلفة التنقل والتجهيزات على أن تُنجز أعمال التقييم في مهلة شهرين يكرّس العاملون في الفريق ما لا يزيد عن خمس أوقات عملهم النظامي لها، ويخصص ضعف ذلك فيما يخص الميسرين.

قرر المسؤولون عقد ثلاث جلسات تخطيط لفريق الإشراف يستعينون خلالها برئيسة وحدة التدريب في وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت قد اشتركت سابقاً بورشتي تقييم مماثلتين. كذلك قرروا الاستعانة بمسؤولية الموارد البشرية وبمساعدة مدير البرامج في الوزارة لاقتراح أعضاء الفريق والميسرين. كُلف الميسران المعيّنان، بالتعاون مع مدير دائرة البحث والإحصاء في الوزارة، بجمع المعطيات وترتيبها لأعضاء الفريق، وكذلك باقتراح مخطط للورشة على مدى ثلاثة أيام. وكُلف رئيس وحدة التخطيط في الوزارة بوضع نموذج تقرير النتائج ليعمل بموجبه.

2- المرحلة الثانية: جمع وترتيب المعطيات العامة والمفصلة

في هذه المرحلة تجتمع الوثائق والمستندات العامة والتفصيلية المتصلة بموضوع التقييم، من جميع المصادر المتاحة. وبشكل توفر القدر الأدنى من هذه المعطيات مورداً من الموارد الضرورية، ويخصص في مخطط عملية التقييم ما يلزم من الوقت والجهد والكلفة لتجميع المعطيات.

ويهدف جمع المعطيات، وتحديدتها كمّاً ونوعاً، إلى تمكين فريق التقييم، مع شروعه في عمله، من الإحاطة العلمية الدقيقة بجوانب السياسة العامة المعنية، وقد تشمل، على قدر الإمكان ووفق الحاجة ما يلي:

(أ) موضع السياسة العامة، أو الموضوع المحدد ضمنها، من مخطط الوزارة العام، والموارد والأجندات الزمنية وترتيب الأهداف المتعلقة بها؛

(ب) تقارير متخصصة، دراسات مقارنة، مرصد الإنفاق الاجتماعي الاقتصادي، إلخ؛

(ج) معلومات خاصة بالمعارف والخبرات المتوفرة في الوزارة، وفي الوزارات أو المؤسسات أو الإدارات المحلية، ولدى الجهات الأخرى من مجتمع مدني أو قطاع خاص؛

(د) معطيات إضافية متعلقة بالمعارف والخبرات الفعلية المتصلة بالتنسيق بين المؤسسات المذكورة فيما يخص موضوع السياسة العامة، لجهات التخطيط والتنفيذ والتقييم؛

(هـ) بالإضافة إلى المعطيات المحليّة، تلك المتصلة بالموضوع ذاته في تقارير ودراسات المنظمات الدولية، ومراكز الأبحاث، أو المؤسسات الحكومية المشابهة في دول أخرى.

ومن المفيد تتبّع تطور المعطيات المذكورة، كمّاً و/أو نوعاً، في السياق الزمني، ولا سيما في المراحل الأخيرة من المخططات قيد التنفيذ. ومن المستحسن بناء نظام معلوماتي مناسب لحفظ المعطيات المجمعة للعودة إليها وتحديثها. وتهدف هذه الخطوة إلى ترتيب المعلومات في شكل ومضمون يفيدان أعضاء فريق التقييم، عندما يستلمون ما يرسله إليهم فريق الإشراف قبل ورشة العمل للتحضير، وفي تقييم السياسة العامة.

مثل افتراضي

بما أن السياسة العامة موضوع التقييم هي حماية المسنين في ظل تفشي جائحة كورونا، تقرر جمع المعطيات التالية: الخلفية التي تقرر على أساسها اتباع السياسة العامة، ولا سيما: الوثائق الرسمية التشريعية والتنفيذية، الخطط المنسقة مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى، القرارات الإدارية ذات الصلة، الخطط والبرامج المتعلقة بسياسة حماية المسنين مع الشروحات المرافقة للبرامج، معلومات عن نشاطات الجمعيات المحلية غير الحكومية في مجال رعاية أو معالجة المسنين، إلخ.

المعطيات الكمية ذات الصلة: عدد مؤسسات رعاية المسنين، تغطيتها، أعداد المسنين، الموازنات المرصودة للحماية الصحية للمسنين، المعلومات المتعلقة بالاستعدادات والإجراءات المتخذة في مواجهة كورونا، الإحصاءات المتعلقة مباشرة بالجائحة والمسنين، الآثار الاجتماعية والنفسية، العاملين في الرعاية الصحية والاستعدادات المادية والعلمية والتجهيزات في مراكز رعاية المسنين، إلخ.

المعطيات المتعلقة بموضوع تقييم السياسة العامة لحماية المسنين بالمقارنة مع حالات موثقة من بلدان أو مناطق أخرى.

الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع الصادرة عن منظمات دولية أو إقليمية أو معاهد متخصصة أو مؤسسات القطاع الخاص.

3- المرحلة الثالثة: تنظيم وتيسير ورشة التقييم وجمع المقترحات

تتألف ورشة التقييم من ثلاثة محاور رئيسية. ويمكن أن يشمل المحور أكثر من جلسة لفريق التقييم، كما يمكن للميسرين أن يقسموا أعمال المحور الثاني والثالث ضمن فرق عمل مصغرة، حسب تقدير فريق الإشراف لاستعدادات فريق التقييم من ناحية المعرفة والخبرة، ولناحية عدد أعضاء الفريق.

(أ) **المحور الأول:** عرض أعمال الورشة، وأهداف التقييم وموضوعه وأولوياته، والمبادئ العامة للسياسة العامة والعدالة الاجتماعية (الجدول 2).

(ب) **المحور الثاني:** شرح القواعد الإرشادية للتقييم، والشروع بعملية التقييم من خلال أداة التقييم أو الاستبيان¹⁰.

يشرح الميسر نطاق التقييم ومقاربتة، بما في ذلك الخطوات التي أنجزت تحضيراً للورشة، ويوضح المنهجية المتبعة ويشجع على المشاركة الفعالة. ويقدم أداة التقييم بوصفها وسيلة لتبادل المعلومات والرأي ويشرح كيفية استخدامها، بما في ذلك كيفية حساب مجموع النقاط النهائي.

من المهم أن يوضح الميسر أن النقاط مصممة لتقييم الثغرات في السياسة العامة وليس لإصدار حكم على أداء أفراد أو مسؤولين، وأن الهدف منها هو توجيه عملية تحسين العمل المؤسسي.

(ج) **المحور الثالث:** النقاش والاتفاق على إجابات الفريق.

يجمع الميسر نتائج تقديرات أعضاء فريق التقييم (أو الفريق المصغر) من الإجابات المسجلة في الاستمارات، ويحرص على مناقشة نتائج الاستمارات مع المشاركين وتحليلها، لتساعد في عملية اتخاذ القرارات بشكل جماعي ووضع النقاط.

4- المرحلة الرابعة: استخلاص النتائج

أولاً- اتباع ترتيب الاستمارة: يناقش كل سؤال على حدة في ورشة التقييم، وفق ترتيب الاستمارة.

يتولى الميسر إدارة النقاش ويحفز أعضاء فريق التقييم على تحليل إجاباتهم، لا سيما تلك التي تختلف عن الإجابات الأخرى، ويعمل على تقريب وجهات النظر والتفكير للوصول إلى مجموع نقاط موحد للفريق.

لتحليل النتائج النوعية أهمية كبيرة إذ يسهم في استكشاف الخبرات والمعارف من خلال التعليقات المقدمة، وللميسر دور كبير في التحفيز على التعمق في النقاش العلمي الموضوعي، وفي الدفع لأخذ جميع الاعتبارات المعروضة في الاعتبار للتوصل إلى تقارب في الإجابات قدر الإمكان. وللاختلاف في المحصلة النهائية أهمية أيضاً في التعرف على وجهات النظر وتعليقاتها واقتراحاتها.

ثانياً- طريقة الحساب: تُعطى النقاط التالية للتقييمات المحتملة:

- يلبي المتطلبات إلى حد كبير: 5؛
- يلبي المتطلبات: 4؛
- يقارب المتطلبات: 3؛
- لا يلبي المتطلبات: 2؛
- لا ينطبق: 1.

بناءً على الخيار المعتمد للإجابة كما تم شرحه، تُعطى النقطة المترتبة للسؤال. ونظراً لأهمية عمليتي تنفيذ ومتابعة السياسة أو البرنامج العام، يُسند وزن/قياس أكبر لهاتين العمليتين في المجموع العام للنقاط. ولضمان الموضوعية والواقعية، ينبغي منح الأسئلة الخاصة بمرحلتَي التنفيذ والمتابعة ضعف الوزن/القياس مقارنةً بالأسئلة العامة والأسئلة الخاصة بمرحلة تطوير السياسة العامة موضوع التقييم.

على سبيل المثال: لو أنت الإجابة على جميع الأسئلة: يلبي المتطلبات إلى حد كبير يكون مجموع النقاط كالاتي (النقاط القصوى لكل سؤال 5):

- ✓ الأسئلة العامة: $1 \times 5 \times 6 = 30$ ؛
- ✓ الأسئلة الخاصة بمرحلة التخطيط: $5 \times 2 = 10$ ؛
- ✓ الأسئلة الخاصة بمرحلة التنفيذ: $2 \times (45 = 5 \times 9) = 90$ ؛
- ✓ الأسئلة الخاصة بمرحلة المتابعة: $2 \times (25 = 5 \times 5) = 50$.

وفي هذه الحالة، يكون مجموع النقاط الأقصى 180 نقطة ($50+90+10+30$).

ثالثاً- التقييم العام/مجموع النقاط: بارومتر العدالة الاجتماعية

تهدف المرحلة الأخيرة من التقييم إلى احتساب مجموع النقاط المسندة لجميع أسئلة الاستبيان للحصول على مؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية يقيس الفجوات والثغرات في جميع مراحل السياسة العامة ومدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، وهي تشمل التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وفي ارتفاع رقم المؤشر/مجموع النقاط دلالة على توافق السياسة العامة أو البرنامج موضوع التقييم مع ركائز العدالة الاجتماعية.

ولهذا المقياس أهمية كبرى إذ أنه يحدّد مواضع انعدام/ضعف العدالة الاجتماعية والنقائص في مختلف مراحل السياسة العامة، فيمكن صانعي القرار من إيلائها الاهتمام اللازم وإجراء الإصلاحات المناسبة لمعالجتها.

وتُعتمد الطريقة ذاتها في احتساب معدل الإجابات على الاستبيان، أي موضوع التقييم بمجمله، فتُجمع نقاط الأسئلة ليكون المجموع نقطة التقييم العام.

على سبيل المثال: لو أنت نتائج عملية تقييم مدى مراعاة سياسة عامة للعدالة الاجتماعية كما يلي:

الأسئلة الخاصة بمرحلة المتابعة	الأسئلة الخاصة بمرحلة التنفيذ	الأسئلة الخاصة بمرحلة التخطيط	الأسئلة العامة
"يلبي المتطلبات": إجابات	"يلبي المتطلبات": إجابة واحدة	"يلبي المتطلبات إلى حد كبير": إجابة واحدة	"يلبي المتطلبات": 4 إجابات
"لا يلبي المتطلبات": 3 إجابات	"يقارب المتطلبات": 3 إجابات "لا يلبي المتطلبات": 5 إجابات	"يلبي المتطلبات": إجابة واحدة	"يقارب المتطلبات": إجابات
المجموع: $12 = (2*3) + (3*2)$	المجموع: $23 = (2*5) + (3*3) + 4$	المجموع: $9 = 4 + 5$	المجموع: $22 = (2*3) + (4*4)$

وفي هذه الحالة، يكون مجموع النقاط العام: $101 = (2*12) + (2*23) + 9 + 22$ من مجموع النقاط الأقصى 180 نقطة.

رابعاً- ملاحظات بشأن الثغرات واقتراحات بشأن الحلول الممكنة

تُعرض الملاحظات والاقتراحات المجمعّة من فريق التقييم في الجلسة الختامية وتُدرج في التقرير النهائي لعملية التقييم وتقدم خطة عمل لسد الثغرات للنظر فيها من قبل الجهات المسؤولة وأصحاب القرار (ويمكن للمعنيين الاستئناس بالنموذج المرفق لوضع خطة العمل).

رابعاً- أداة التقييم وكيفية استخدامها¹¹

تتناول الأداة مجموعة من الأسئلة حول العمليات والإجراءات والأنظمة التي تدرج في مسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة التي يجدر أن تدمج مبادئ العدالة الاجتماعية. فالإشارة الصريحة والواضحة إلى "العدالة الاجتماعية" أو "المساواة" في وثائق التخطيط مثلاً تحتم وضع أهداف راسخة تدرج ضمنها أنشطة محددة تستهدف المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص وفي الظروف المعيشية لجميع الأفراد، بما يعزز المساءلة على مسار التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

وتنقسم الأسئلة على مستويين من التقييم: يعرض المستوى الأول مجموعة من الأسئلة العامة حول مؤشرات الأداء على المستوى الكلي للسياسات العامة، أي الرؤية الوطنية والأطر المؤسسية والتشريعية التي يجب أن تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية. أما المستوى الثاني فيتناول مجموعة من الأسئلة أكثر تخصصاً تركّز على مدى إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في مراحل إعداد وتنفيذ وتمويل ومتابعة سياسة عامة أو برنامج عام.

تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة المتخصصة صُممت لتتطبق على جميع السياسات والبرامج العامة أي أن محور/موضوع السياسة العامة أو البرنامج قابل للتغيير عند كل تقييم.

ترتكز الأداة على مبدأ التكامل والتفاعل بين مراحل السياسة العامة في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود، بحيث تبني هذه المكونات على بعضها وتسمح بتعظيم النتائج. فالعمل مثلاً على إدماج مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل جلي وصريح في وثائق التخطيط لا يأتي بثماره إلا إذا أدمج هذا المفهوم في التقارير وعملية التقييم. وينبغي أن تتمتع المؤسسات بالقدرات اللازمة للقيام بعمليات الإدماج. من هنا أهمية تقييم وبناء القدرات حسب الاحتياجات المحددة للمؤسسات.

وترصد الأداة التقدم المحرز في مؤشرات دمج مبادئ العدالة الاجتماعية فتخصص لكل مؤشر مجموعة من الإجراءات والعمليات والقوانين والقواعد المحددة تصف بوضوح كيفية إنجاز التحليل والتقييم. ويُطلب من القائمين على التقييم الإجابة على قائمة نموذجية من الأسئلة صُممت لهذه الغاية. والقائمة ليست شاملة أي يمكن لكل دولة تكييف الأسئلة وإضافة أسئلة جديدة لتتلاءم مع احتياجات المؤسسات الوطنية وبناء القدرات فيها.

تجدر الإشارة إلى أن الملاحظات الإرشادية/التقنية المرفقة بالأداة تحدد، لكل مؤشر من المؤشرات، المرجعية والتفويض (mandate) اللذين يستند إليهما. ومن المفترض أن تعتمد المؤسسات

11 اعتمدت الأداة في تصميمها على إطار "خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وانطلاقاً من النجاح الذي حققته الإسكوا في تنفيذ هذه الخطة ونقلها إلى المؤسسات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية وتكييفها لقياس التقدم باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الوثيقة (E/ESCWA/C.7/2019/6).

المعنية في الدول التي ستستخدم هذه الأداة إلى تحديد المرجعية أي الدساتير أو القوانين أو الخطط الوطنية التي تحكم عملها. ويتضمن نظام التقييم خمسة مستويات:

- يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛
- يلبي المتطلبات؛
- يقارب المتطلبات؛
- لا يلبي المتطلبات لا ينطبق.

ينبغي أن تبلغ الإجابات على الأسئلة، ضمن كل مؤشر، مستوى "يلبي المتطلبات" كحد أدنى لتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أن هذا المستوى هو الأدنى أو نقطة بداية على مسار إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج.

يصنّف المستوى "يقارب المتطلبات"، إذا كان المؤشر يتضمن خيار "أما/أو"، في حال تبين في التقييم أن المؤسسة تستوفي أحد المتطلبات لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ ويصنّف "يلبي المتطلبات"، في حال تبين في التقييم أن المؤسسة تستوفي جميع المتطلبات؛ ويصنّف "لا يلبي المتطلبات" في حال تبين في التقييم أن المؤسسة لا تستوفي أي من المتطلبات علماً أن مؤشر الأداء مطلوب وقابل للتحقيق، لكن المؤسسة المعنية لم تبلغ إلى مستوى "يقارب المتطلبات"؛ ويصنّف "يلبي المتطلبات إلى حد كبير" في حال تبين في التقييم أن المؤسسة تستوفي جميع المتطلبات وأكثر؛ ويصنّف "لا ينطبق" عندما لا يكون مؤشر الأداء مطلوباً في السياسة المعنية أو أنه خارج عن مجال عملها. وفي حال تضمن المؤشر عنصرين أو أكثر، وصنّف عنصر بمستوى "يقارب المتطلبات" وعنصر آخر بمستوى "يلبي المتطلبات إلى حد كبير"، ينبغي تصنيف الأداء بمستوى "يقارب المتطلبات".

لا تخلق العملية، كما جميع عمليات التقييم، من عنصر الذاتية والتحيز. وللتقليل من أثر هذا العنصر، حددت المؤشرات بوضوح تحضيراً لاختبارها. ويتوقع من كل مؤسسة تقوم بالتقييم أن تضع أساساً منطقياً واضحاً لكل عملية تقييم. ولا تحدد الأداة إطاراً زمنياً لبلوغ الأهداف.

أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية (استبيان التقييم الذاتي)

أولاً- الأسئلة العامة: الرؤية والأطر المؤسسية لإدماج قضايا العدالة الاجتماعية

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
1	هل ينص الدستور والإطار التشريعي المتعلق بالسياسة العامة على ضرورة إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟	لتلبية المتطلبات، يجب أن: (1) يتضمن الدستور أو الإطار التشريعي المتعلق بالسياسة العامة نصاً واضحاً ومحددًا (القوانين المراعية للحقوق الأساسية والأنظمة المنبثقة عنها، القرارات والمراسيم..) حول إدماج وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبادئها؛ أو (2) ينص الدستور والتشريعات الأخرى على حقوق المواطنين، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية، والالتزام بأعمال هذه الحقوق، والسعي إلى	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • نص الدستور، القوانين والأنظمة المنبثقة عنها، القرارات والمراسيم؛ مثلاً: • قانون الشغل/العمل؛ • قانون الحد الأدنى للأجور؛ • قوانين الضرائب الإطار الجبائي؛ • القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ • قوانين أو مجلة حقوق الطفل؛ • أرضية الحماية الاجتماعية؛ • قانون الاستثمار. 	في غياب الإطار التشريعي حول هذا الموضوع الرجاء تحديد الموارد المطلوبة لاستيفاء هذا الشرط وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>تقليص أوجه التفاوت الاجتماعية والجغرافية؛</p> <p>و</p> <p>(3) أن تنشأ آلية حكومية لتنفيذ المواد المذكورة في الدستور بشأن تفعيل العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة.</p> <p>لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، يجب أن:</p> <p>(1) تكون قد استحدثت قوانين جديدة أو عدلت قوانين قائمة بما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها؛</p> <p>أو</p> <p>(2) يضمن الدستور تخصيص موارد محددة لتحقيق العدالة الاجتماعية؛</p> <p>أو</p> <p>(3) تتضمن القوانين نظام الكوتا الذي يهدف إلى</p>				

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>تمكين الفئات الاجتماعية المهمشة أو عندما يراجع البرلمان مثلاً سياسة ضريبية أو ميزانية عامة من منظور يراعي الآثار المترتبة على العدالة الاجتماعية؛</p> <p>أو</p> <p>(4) يكون قد طُلب من الحكومة فرض ضريبة لدعم هدف اجتماعي معين، أو تعديل المخصصات القطاعية والمناطقية لتكون أقرب إلى تحقيق الإنماء المتوازن والعدل.</p>				
2	هل لدى الحكومة رؤية واضحة حول ضرورة دمج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟	<p>لتلبية المتطلبات على الخطة الوطنية الخمسية أو الرؤية المستقبلية أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية أو خطة عمل الحكومة السنوية أو متعددة السنوات أن تتضمن بوضوح محاور أو برامج</p>	<p>○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛</p> <p>○ يلبي المتطلبات؛</p> <p>○ يقارب المتطلبات؛</p> <p>○ لا يلبي المتطلبات؛</p> <p>○ لا ينطبق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة خمسية وطنية محدثة؛ • رؤية مستقبلية؛ • استراتيجية وطنية محدثة للتنمية المستدامة؛ • خطة عمل حكومية. 	<p>في حال عدم تطرق الخطة الخمسية أو الرؤية الوطنية لأهمية ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، ما هي الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الهدف وصياغة</p>	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>أو أهداف حول إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها وما يرتبط بها من مفاهيم وقيم إيجابية مثل المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي والقضاء على التمييز والمشاركة الكاملة للجميع والتوزيع العادل للثروات وإعمال الحقوق المختلفة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.</p> <p>لمقاربة المتطلبات، يجب أن تتضمن الخطة الوطنية الخمسية أو الرؤية المستقبلية أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية أو خطة عمل الحكومة السنوية أو متعددة السنوات بوضوح إشارة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.</p> <p>لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب أن تتضمن الخطة أو الإستراتيجية الوطنية بوضوح الموارد البشرية والمالية والأطر المؤسسية والتشريعية</p>			خطة وطنية تراعي العدالة الاجتماعية؟	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		المرصودة لتحقيق العدالة الاجتماعية.				
3	هل ينص الدستور أو الرؤية الوطنية أو الخطة الوطنية الخمسية على تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية في إطار مستدام يحترم البيئة؟	لتلبية المتطلبات، يجب أن يتضمن الدستور أو الخطة الوطنية الخمسية أو الرؤية المستقبلية أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية أو خطة عمل الحكومة السنوية أو متعددة السنوات بوضوح الشروط الأربعة التالية: (1) ضمان استدامة النمو وتحقيقه بمشاركة الشرائح المجتمعية المختلفة؛ (2) احترام البيئة الطبيعية وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة؛ (3) احترام حقوق الأجيال المقبلة؛ (4) احترام الاختلافات الثقافية والأقليات والشرائح المجتمعية المختلفة. لمقاربة المتطلبات، يجب أن يتضمن الدستور أو	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • خطة خمسية وطنية محدثة؛ • رؤية مستقبلية؛ • استراتيجية وطنية محدثة للتنمية المستدامة؛ • خطة عمل حكومية؛ • نص الدستور. 	<p>في حال عدم تطرق الخطة الخمسية أو الرؤية الوطنية أو الدستور لأهمية ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان النمو المستدام مع احترام الموارد الطبيعية واحترام حقوق الأجيال القادمة، ما هي الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الهدف؟</p>	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		الخطة الوطنية الخمسية أو الرؤية المستقبلية أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية أو خطة عمل الحكومة السنوية أو متعددة السنوات بوضوح شرطين من الشروط الأربعة. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب أن يتضمن الدستور أو الخطة أو الاستراتيجية الوطنية بوضوح الموارد المالية لتحقيق ذلك.				
4	هل تتعاون المؤسسات والوزارات على مختلف مستويات الحكومة من خلال آلية تنسيق تهدف إلى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيقها بشكل فعال ومتناسق؟	لتلبية المتطلبات، يجب أن تتوفر آلية/هيكل تنسيق واضحة بين الهياكل الحكومية والوزارات على الصعيد المركزي تعمل وتتشاور لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة. لمقاربة المتطلبات، ينبغي وجود الهيكل من دون بيان وضبط آلية التنسيق. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير ينبغي أن تتسم آلية/هيكل التنسيق بطابع	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • الوثائق القانونية (قرارات، مراسيم...) التي تضيف طابعاً مؤسسياً على آلية التنسيق؛ • تقارير ومحاضر اجتماعات أعضاء آلية التنسيق؛ • الإطار المرجعي الذي يحدد عمل آلية التنسيق. 	في حال عدم وجود آلية تنسيق واضحة بين المؤسسات والوزارات، الرجاء تحديد الموارد (البشرية، المالية، التشريعية) المطلوبة لاستيفاء هذا الشرط. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>مؤسسي واضح على مستويين:</p> <p>(1) التنسيق لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية على جميع الأصعدة الوطنية المركزية وكذلك الجهوية؛</p> <p>و</p> <p>(2) وجود إطار مرجعي يحدد طريقة عملها وأهدافها ومكوناتها.</p>				
5	هل تهدف السياسة العامة للامركزية أو قانون السلطات المحلية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب أن تتضمن وثيقة سياسة اللامركزية أو قانون السلطات المحلية إشارة واضحة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال زيادة المشاركة العامة وتمكين السلطات المحلية والمشاركة في صنع القرار.</p> <p>لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب أن تتضمن وثيقة سياسة اللامركزية أو قانون السلطات المحلية وبوضوح الموارد البشرية والمالية اللازمة لزيادة</p>	<p>○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛</p> <p>○ يلبي المتطلبات؛</p> <p>○ يقارب المتطلبات؛</p> <p>○ لا يلبي المتطلبات؛</p> <p>○ لا ينطبق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • وثيقة السياسة العامة للامركزية؛ • قانون السلطات المحلية/مجلة الجماعات المحلية. 	<p>في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة.</p> <p>وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء القدرات في أساليب الحوار الاجتماعي وبناء التوافق بين السلطات المحلية والمركزية.</p>	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		المشاركة العامة وتمكين السلطات المحلية والمشاركة في صنع القرار.				
6	هل تتوفر في المؤسسات الحكومية والوزارات القدرات والكفاءات والموارد البشرية اللازمة لتطوير سياسات وبرامج تحقق العدالة الاجتماعية؟	لتلبية المتطلبات، يجب أن يتمتع على الأقل 50 في المائة من الكوادر الحكومية (من مدراء عامين، ومستشاري وزراء، ومدراء، ورؤساء مصالح وإدارات) بكفاءات ومهارات اكتسبها إثر مشاركتهم بدورات تدريبية وحصلوا بعدها على شهادات (من الضروري استيفاء الشرطين): (1) لترسيخ رؤية دامية لمفاهيم العدالة الاجتماعية والأهداف التنموية الوطنية؛ و (2) لتطوير سياسات وبرامج قائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، يجب أن يكون أكثر	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد الدورات التدريبية في هذا المجال؛ • عدد الكوادر الحكومية المشاركة في الدورات التدريبية. 	<p>في حال عدم توفر القدرات والموارد البشرية اللازمة، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.</p> <p>قد يستلزم استيفاء هذه المتطلبات معارف أكثر تقدماً، مما يقتضي مراجعة معايير التوظيف وفق هذا التوجه، وتنظيم دورات التأهيل وإعادة التأهيل للموظفين والموظفات، وتعزيز الثقافة والمعرفة والمهارة في مجال العمل والقدرة على المبادرة والتكيف مع الطوارئ والتغيرات، بالإضافة إلى القدرة على التخطيط المبني على ثقافة الحقوق والمساواة.</p>	

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		من 75 في المائة من الكوادر في الوزارة قد شاركوا بدورات تدريبية في هذا المجال وحصلوا على شهادات.				

ثانياً- الأسئلة المتخصصة: تخطيط السياسة العامة وتنفيذها ومتابعتها

ألف- مرحلة تخطيط السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
7	هل اعتمد مبدأ التشاركية مع الجهات غير الحكومية ومن ضمنها الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في تصميم السياسة العامة؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الحكومية أن تبين أنها استوفت الشرطين التاليين: (1) تشاورت وتعاونت مع عدد من مكونات المجتمع المدني (مثل المنظمات غير الحكومية أو النقابات العمالية أو الشرائح المستفيدة أو الناشطين	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • وثائق التخطيط للسياسات العامة التي تتضمن مقترحات الجهات غير الحكومية؛ • تقارير ومحاضر الاجتماعات وجلسات العمل التي تؤكد مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في جميع المراحل؛ • وثائق الشراكة بين الجهات الرسمية 	<p>في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء القدرات في أساليب الحوار الاجتماعي وبناء التوافق أو في اعتماد الميزانيات والدقيقات التشاركية أو في إنشاء لجان ومجالس استشارية، ومجموعات عمل تخصصية، ومجموعات تركيز، وورش عمل،</p>	

ألف- مرحلة تخطيط السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>الاجتماعيين أو القطاع الخاص أو المؤسسات الاجتماعية والثقافية) وأشركتها في تصميم السياسة العامة؛</p> <p>و</p> <p>(2) أدمجت بعض أفكار ومقترحات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية تصميم السياسة العامة.</p> <p>لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تستوفي الجهة الحكومية شرطاً واحداً من الشرطين المذكورين.</p> <p>لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، يجب أن يتبين:</p> <p>(1) قيام شراكة واسعة ومتقدمة مثل تفويض المواطنين</p>		<p>والمؤسسات غير الحكومية على الصعيدين المركزي واللامركزي؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • الآليات التي تسمح بمساهمة الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تطوير السياسة (آليات التنسيق، اتفاق تعاون...؛ • عدد المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية تطوير السياسة. 	<p>وجلسات استماع عامة وغير ذلك.</p> <p>كذلك يمكن تقديم الدعم لإعداد تقرير وطني حول الرؤية للسياق التشاركي والتنسيق بين الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ومنهجية العمل بين مختلف الأطراف.</p>	

ألف- مرحلة تخطيط السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		والفئات المعنية مسؤولية كبيرة في الاختيار والمساهمة في اتخاذ القرارات بشأن السياسة العامة؛ أو (2) تفعيل مؤسسة لحوار اجتماعي ثلاثي الأطراف (بين الحكومة والمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل) على الصعيد المركزي واللامركزي.				
8	هل اعتمدت في صياغة السياسة العامة مقاربة شاملة لكافة أفراد المجتمع على أساس المقاربة الحقوقية؟	لتلبية المتطلبات، على وثيقة السياسة العامة أن تستوفي شرطين: (1) أن تتضمن إشارة واضحة لعدم التمييز عند التنفيذ وتحترم مبادئ الإنصاف	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • وثائق التخطيط للسياسات العامة؛ • معلومات مفصلة عن الفئات المستهدفة قبل وبعد السياسة العامة (بيانات إحصائية مصنفة، نتائج دراسات استقصائية...) 	في حال عدم استجابة السياسة العامة لمبادئ العدالة الاجتماعية في مرحلة التخطيط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة لاستيفاء هذا الشرط. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

ألف- مرحلة تخطيط السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>والمساواة وحقوق الإنسان؛</p> <p>(2) ألا تُبنى على مقارنة جزئية أو قطاعية، ولا تقوم على الاستهداف ضمن نطاق ضيق، أي يجب أن تكون السياسة شاملة للجميع مع مراعاة الاحتياجات الخاصة وأهمية الإجراءات الاستهدافية لبعض مكونات المجتمع الأكثر عرضة للمخاطر.</p> <p>لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تستوفي وثيقة السياسة العامة شرطاً واحداً من الشرطين المذكورين.</p>		<ul style="list-style-type: none"> البرامج والآليات القائمة لاستهداف جميع الفئات. 		

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
9	هل صانت/ضمنت عملية تنفيذ السياسة العامة مبدأ عدم إهمال أحد؟	لتلبية المتطلبات، على السياسة أن تستهدف مباشرة الفئات الأكثر عرضة للتمييز والتهميش (النساء والفتيات، الأشخاص ذوو إعاقة، العاطلون عن العمل، كبار السن...).	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • يجب تقديم دلائل وبراهين عن استفادة الفئات الأكثر عرضة للتمييز والتهميش من السياسة المنفذة عبر إحصاءات ودراسات مفصلة وبفضل توفير إحصاءات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئات، قبل الاستفادة من السياسة المنفذة وبعدها. 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	
10	هل راعي تنفيذ السياسة العامة مبادئ العدالة الاجتماعية لتضمن المساواة وتكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي بين الشرائح المجتمعية المختلفة؟	لتلبية المتطلبات، واعتبار تنفيذ السياسة العامة فاعلاً وناجماً وضامناً للمساواة وتكافؤ الفرص يجب أن تحقق السياسة 70 في المائة على الأقل من النتائج المرجوة/المرسومة. لمقاربة المتطلبات، يجب أن تنجح السياسة العامة	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • معلومات وإحصاءات تفصيلية حول عدد المنتفعين من السياسة، خاصة الفئات المهمشة؛ • مؤشرات نوعية عن أثر السياسة؛ 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		في تحقيق بين 50 و 70 في المائة من النتائج المرجوة/المرسومة. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، يجب أن تتجح السياسة العامة في تحقيق أكثر من 90 في المائة من النتائج المرجوة/المرسومة.		• دراسات استقصائية.		
11	هل تطبق الجهات الحكومية معايير ومبادئ حقوق الإنسان وتحترم الحريات الأساسية في تنفيذ السياسة العامة وبرامجها؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن الجهات الحكومية استوفت الشروط الثلاثة التالية: (1) صادقت على المعاهدات الدولية التسع (9) الأساسية لحقوق الإنسان؛ و (2) وضعت آلية مساءلة لضمان التزام السياسات بالاتفاقيات المصادق عليها؛ و	○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق.	• مستندات حكومية تدل على الاستعانة بالمبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة؛ • الاستعراض الدوري الشامل، استعراض سجلات حقوق الإنسان؛ • العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تطبقها الجهات الرسمية عند تنفيذ السياسة العامة (كالعهد	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>(3) اعتمدت المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان في تنفيذ السياسات العامة.</p> <p>لمقاربة المتطلبات، يجب أن تستوفي الجهات الحكومية شرطين من الشروط المذكورة.</p> <p>لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب استيفاء الشروط الثلاثة التالية:</p> <p>(1) التصديق على أكثر من 9 معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان؛</p> <p>و</p> <p>(2) اعتماد المبادئ التوجيهية لهذه المعاهدات في تنفيذ السياسات العامة؛</p> <p>و</p> <p>(3) إنشاء آلية حكومية لتنفيذ الاتفاقية المصادق عليها</p>		<p>الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛</p> <p>• الاتفاقات الخاصة المتعلقة: بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ الطفل والمرأة؛ المهاجرين واللاجئين؛ القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ الأقليات.</p>		

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
12	هل اعتمد مبدأ التشاركية مع المنظمات غير الحكومية والشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في تنفيذ السياسة العامة؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الرسمية أن تبين استيفاء الشرطين التاليين (من الضروري استيفاء الشرطين): (1) تشاورت وتعاونت مع مختلف مكونات المجتمع المدني وأشركتها في تنفيذ السياسة العامة وبرامجها؛ (2) أدمجت بعض أفكار ومقترحات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية تنفيذ السياسة العامة. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تكون الجهات الحكومية قد استوفت شرطاً واحداً من الشرطين المذكورين. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي أن يتبين:	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير ومحاضر الاجتماعات وجلسات العمل التي توثق مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في مراحل التنفيذ؛ • وثائق الشراكة بين الجهات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية على الصعيد المركزي واللامركزي؛ • الآليات التي تسمح بمساهمة الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تنفيذ السياسة (آليات التنسيق، اتفاق تعاون...) • عدد المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة 	<p>في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء القدرة على تطوير أساليب الحوار الاجتماعي وبناء التوافق أو على اعتماد الميزانيات والدقيقات التشاركية أو إنشاء لجان ومجالس استشارية، ومجموعات عمل تخصصية، ومجموعات تركيز، وورش عمل، وجلسات استماع عامة وغير ذلك.</p>	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>(1) قيام شراكة واسعة ومتقدمة ووقع تنفيذ ما قرره المواطنون والفئات المعنية؛</p> <p>أو</p> <p>(2) تفعيل مؤسسة لحوار ثلاثي الأطراف (بين الحكومة والمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل) على الصعيد المركزي واللامركزي.</p>		<p>في عملية تنفيذ السياسة.</p>		
13	هل ضمنت البرامج المحلية لتنفيذ السياسة العامة مبادئ العدالة الاجتماعية؟	<p>لتلبية المتطلبات، على البرامج المحلية لتنفيذ السياسة العامة أن تستوفي خمسة شروط:</p> <p>(1) على البرنامج المحلي أن يراعي في تصميمه مبادئ العدالة الاجتماعية عبر الاستعانة بالمؤشرات المعتمدة لقياس</p>	<p>○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛</p> <p>○ يلبي المتطلبات؛</p> <p>○ يقارب المتطلبات؛</p> <p>○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مستندات تصميم البرامج المحلية؛ • مستندات تقييم البرامج المحلية؛ • تعميم نتائج التقييم (عبر موقع الوزارة)؛ • دراسات حول المستفيدين من البرامج المحلية. 	الرجاء تحديد الموارد المطلوبة لاستيفاء هذا الهدف.	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		<p>المساواة في الحصول على منافع البرنامج، والمشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني في تصميم البرنامج واحترام حقوق المستفيدين وعدم التمييز؛</p> <p>(2) على البرامج المحلية لتنفيذ السياسة العامة أن تمتد على مستوى الوطن أي ألا تغفل أي منطقة جغرافية؛</p> <p>(3) على تقييم البرنامج أن يبين تنفيذ 70 في المائة من الأهداف المرجوة؛</p> <p>(4) يجب تحليل المعلومات بشأن المستفيدين من البرامج المحلية من فئات عرضة للمخاطر ومهمشة من خلال دراسات</p>				

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		متخصصة وخاصة استطلاعات رأي؛ (5) على نتائج تقييم البرنامج المحلي أن تعمم على الجميع. لمقاربة المتطلبات، يجب استيفاء ثلاثة من الشروط الخمسة.				
14	هل تهدف السياسة العامة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بصفة عامة وإلى تحقيق الهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة" ومقاصده بصفة خاصة؟	لتلبية المتطلبات، على وثيقة السياسة العامة أن تتضمن إشارة واضحة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة وإلى تحقيق الهدف العاشر ومقاصده ولا سيما ما يتعلق بالمقاصد 1-10 و2-10 و3-10 و4-10. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تتضمن وثيقة السياسة العامة إشارة عامة إلى خطة عام 2030 من دون تحديد لأهداف التنمية	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • معلومات وإحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة؛ • التقرير الطوعي للتنمية المستدامة؛ • معلومات عن مدى تحقيق مقاصد الهدف العاشر؛ • 2-10 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو 	<p>في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.</p>	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		المستدامة التي يجب تحقيقها. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي أن تتضمن السياسة الآليات اللازمة وخطه عمل مفصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومختلف مقاصد الهدف العاشر.		الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030؛ • 10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد؛ • 10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية		

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
				الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.		
15	هل تخصص السياسة العامة الموارد المالية المطلوبة في ميزانيتها العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية؟	لتلبية المتطلبات، على السياسة العامة أن تخصص على الأقل 30 في المائة من ميزانيتها العامة لوضع برامج ومشاريع مراعية للعدالة الاجتماعية ومصادر لتمويلها. لمقاربة المتطلبات، على السياسة العامة أن تخصص ما بين 15 و30 في المائة من ميزانيتها العامة لوضع برامج ومشاريع مراعية للعدالة الاجتماعية. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير ينبغي أن: (1) تتخطى نسبة التمويل 30 في المائة؛	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	ميزانية مفصلة أو مصادر أخرى للتمويل (خارجي/داخلي).	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		أو (2) تُضمن استدامة التمويل من خلال الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة.				
16	هل تخصص السياسة العامة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية؟	لتلبية المتطلبات، على السياسة العامة أن تتضمن خططاً للتدريب على الكفاءات لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية تستهدف الموظفين العموميين الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف جوانب تطويرها وتنفيذها. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير ينبغي أن تتضمن خطة تدريب بميزانية عامة مخصصة لتمكين المسؤولين من الحصول على الكفاءات لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية.	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • خطط التدريب وعدد الموظفين المستفيدين؛ • الميزانية المخصصة للتدريب. 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

باء- مرحلة تنفيذ السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
17	هل من اعتراف رسمي بوجود أهداف وقضايا متعلقة بالعدالة الاجتماعية حُدِّت عند تطوير السياسة العامة ولكن لم تنفَّذ ولم تحقق من خلال السياسة؟	لتلبية المتطلبات، على وثيقة تقييم السياسة ومدى إنجاز أهدافها أن تفصّل المبادئ والقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية التي تم تحديدها عند تطوير السياسة العامة ولم يُعمل عليها أو تحقق عند التنفيذ. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي توضيح الأسباب والصعوبات.	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • وثيقة السياسة العامة؛ • معلومات وإحصاءات عن مدى إنجاز السياسة العامة ومشاريعها. 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
18	هل جرى تقييم السياسة العامة ورصد مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية بصفة دورية وضمن إطار مؤسسي واضح؟	لتلبية المتطلبات، على الجهات الرسمية أن تبين استيفاء الشرطين التاليين (من الضروري استيفاء الشرطين): (1) الاستعانة بمؤشرات العدالة الاجتماعية في عملية الرصد والتقييم؛ و (2) تحديثها بانتظام. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تكون الجهات الحكومية قد استوفت شرطاً واحداً من الشرطين المذكورين. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير ينبغي أن يكون قد تبين وجود تحقيق للمؤشرات والمحددات القياسية المعتمدة في السياسة لمتابعة وتقييم مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية.	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • مستندات الرصد والتقييم التي تدل على الاستعانة بمؤشرات العدالة الاجتماعية (مثل مؤشرات عن المساواة، والتفاوت بين الجنسين، ومؤشر جيني...) • مرصد العدالة الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال. 	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
19	في حال وجود عمليات تقييم للسياسات العامة لرصد مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية، هل تم إدماج نتائج الرصد والتقييم في التخطيط المستقبلي للسياسة؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الرسمية أن تكون قد أدمجت نتائج الرصد والتقييم في التخطيط المستقبلي وضمنته الدروس المستفادة. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تكون الجهة الرسمية قد أجرت عملية الرصد والتقييم ولم تقم بإدماج النتائج في التخطيط المستقبلي. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي أن يكون قد: (1) تم إدماج نتائج الرصد والتقييم والدروس المستفادة في التخطيط المستقبلي؛ و (2) تم تحديد مؤشرات وأهداف وقياسات متابعة بالاستعانة	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • مستندات التخطيط المستقبلي للسياسة التي تتضمن الدروس المستفادة؛ • آليات تجميع المعلومات المتوفرة؛ • بيانات إحصائية وتقارير تحليل نتائج التقييم. 	<ul style="list-style-type: none"> • في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال. 	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		بمصادر التثبيت ذات الصلة.				
20	في حال وجود عمليات تقييم للسياسات العامة لرصد مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية، هل اعتمد مبدأ التشاركية مع الجهات غير الحكومية ومن ضمنها الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في تقييم السياسة ومتابعتها؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الرسمية أن تبين استيفاء الشرطين التاليين (من الضروري استيفاء الشرطين): (1) تشاورت وتعاونت مع مختلف مكونات المجتمع المدني وأشركتها في تقييم ومتابعة السياسة العامة وبرامجها؛ و (2) أدمجت بعض مقترحات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية تقييم ومتابعة السياسة العامة. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تكون الجهة الرسمية قد استوفت شرطاً واحداً من الشرطين المذكورين.	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير ومحاضر الاجتماعات وجلسات العمل التي توثق مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في جميع المراحل؛ • وثائق الشراكة بين الجهات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية على الصعيد المركزي واللامركزي؛ • الآليات التي تسمح بمساهمة الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تطوير وتنفيذ ومتابعة السياسة (آليات تنسيق، اتفاق تعاون...) • عدد المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني 	<p>في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء القدرات في أساليب الحوار الاجتماعي وبناء التوافق أو في اعتماد الميزانيات والدقيقات التشاركية أو في إنشاء لجان ومجالس استشارية، ومجموعات عمل تخصصية، ومجموعات تركيز، وورش عمل، وجلسات استماع عامة وغير ذلك.</p>	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي أن يتبين: (1) قيام شراكة واسعة ومتقدمة وأخذ نتائج التقييم ومقترحات المواطنين والفئات المعنية في الاعتبار؛ أو (2) تفعيل مؤسسة لحوار ثلاثي الأطراف (بين الحكومة والمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل) على الصعيد المركزي واللامركزي.		المشاركة في عملية متابعة السياسة.		
21	هل تقوم الجهات الرسمية بتحديث البيانات والمنظومات المعلوماتية لمتابعة السياسات العامة ورصد مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية بصفة منتظمة بالشراكة مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الرسمية تحديث قاعدة البيانات بشكل منتظم (كل 5 سنوات)، بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تقوم الجهة الرسمية	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • قاعدة بيانات مخصصة للسياسة تعتمد على عدة مصادر حكومية وغير حكومية؛ • بيانات السجلات الإدارية. 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		بتحديث قاعدة البيانات بشكل غير منتظم. لتلبية المتطلبات إلى حد كبير ينبغي أن تكون الجهة الرسمية قد وضعت آلية/هيكل رسمية لتحديث قاعدة البيانات بشكل منتظم، بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية.				
22	هل تقوم الجهات الرسمية بنشر معلومات ومعطيات بيانية مفصلة ودقيقة عن مدى تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية لضمان المحاسبة والشفافية؟	لتلبية المتطلبات، على الجهة الرسمية أن تقوم بنشر معلومات وبيانات عن مدى تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية في موقعها الإلكتروني الخاص. لمقاربة المتطلبات، ينبغي أن تقوم الجهة الرسمية بنشر معلومات وبيانات عن مدى تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية في موقعها الإلكتروني الخاص بطريقة غير	<ul style="list-style-type: none"> ○ يلبي المتطلبات إلى حد كبير؛ ○ يلبي المتطلبات؛ ○ يقارب المتطلبات؛ ○ لا يلبي المتطلبات؛ ○ لا ينطبق. 	<ul style="list-style-type: none"> • الموقع الإلكتروني الحكومي؛ • مرصد العدالة الاجتماعية. 	في حال عدم استيفاء هذا الشرط، الرجاء تحديد الموارد المطلوبة. وقد تخصص الموارد، مثلاً، لبناء قدرات المعنيين في هذا المجال.	

جيم- مرحلة متابعة السياسة العامة						
رقم السؤال	السؤال/المؤشر	كيفية استكمال تصنيف مؤشر الأداء	الإجابة	المستندات المرجعية لتعليل الإجابة	التحديات والنقص في الموارد المطلوبة	ملاحظات حول الثغرات/اقتراحات حول الحلول الممكنة
		منتظمة (بصورة عرضية). لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، ينبغي أن تنتشر الجهة الرسمية بيانات تقيس أثر السياسة العامة على العدالة الاجتماعية سنوياً.				

المرفقات
المرفق الأول- الملاحظات الإرشادية

أولاً- الأسئلة العامة: الرؤية والأطر المؤسسية لإدماج قضايا العدالة الاجتماعية

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
1	هل ينص الدستور والإطار التشريعي على ضرورة إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟	<p>أولاً- لتلبية المتطلبات، يجب أن يتضمن الدستور أو الإطار التشريعي نصاً واضحاً ومحددًا (القوانين المراعية للحقوق الأساسية والأنظمة المنبثقة عنها، القرارات والمراسيم...) حول إدماج وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبادئها.</p> <p>➤ مثال الفصل 12 من الدستور التونسي:</p> <p>"تسعى الدولة إلى الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي".</p> <p>➤ مثال المادة 8 من الدستور المصري:</p> <p>"يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون".</p> <p>➤ مثال التمهيد في دستور المملكة المغربية:</p> <p>"إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مركزياتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة".</p> <p>➤ مثال من الدستور القطري:</p> <p>الدستور القطري أكد على العدالة الاجتماعية في العديد من مواد "الباب الثاني" ومواد "الباب الثالث" من الدستور.</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		<p>المادة 28</p> <p>تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لأحكام القانون.</p> <p>المادة 30</p> <p>العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية. وينظمها القانون.</p> <p>المادة 43</p> <p>الضرائب أساسها العدالة الاجتماعية، ولا يجوز فرضها إلا بقانون.</p> <p>ثانياً- لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب أن (1) تكون قد استحدثت قوانين جديدة أو عدلت قوانين قائمة بما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها؛ أو أن يضمن الدستور تخصيص موارد محددة لتحقيق العدالة الاجتماعية:</p> <p>➤ مثال دستور مصر الذي حدد قيمة معينة (نسبة مئوية) من الإنفاق العام للصحة والتعليم.</p> <p>(2) تتضمن القوانين نظام الكوتا الذي يهدف إلى تمكين الفئات المهمشة:</p> <p>➤ مثال قانون 2000/220 اللبناني الذي يحدد كوتا 3 في المائة إلزامية لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاعين العام والخاص.</p>
2	هل لدى الحكومة رؤية واضحة حول ضرورة دمج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة؟	<p>أولاً- لتلبية المتطلبات، يجب أن تتضمن الرؤية بوضوح محاور أو برامج أو أهداف حول إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها في السياسات والبرامج العامة.</p> <p>ثانياً- لتلبية المتطلبات إلى حد كبير يجب أن تتضمن الخطة أو الاستراتيجية الوطنية بوضوح الموارد البشرية والمالية والأطر المؤسسية والتشريعية المرصودة لتحقيق العدالة الاجتماعية.</p> <p>➤ مثال محور العدالة الاجتماعية برؤية مصر 2030 (استراتيجية التنمية المستدامة) حيث تمثل العدالة الاجتماعية بعداً من أبعاد الاستراتيجية.</p> <p>المحور الخامس: العدالة الاجتماعية</p> <p>بحلول عام 2030 من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطن في المشاركة</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		<p>والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.</p> <p>الأهداف الاستراتيجية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي؛ • رفع مستوى الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص)؛ • تحقيق المساواة في الحقوق والفرص؛ • تحفيز فرص الحراك الاجتماعي من خلال نظام مؤسسي يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ • تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية؛ • ضمان عدالة التوزيع وتقليص الفجوات الطبقيّة من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية. <p>➤ مثال مخطط التنمية 2016-2020 للجمهورية التونسية (المجلد الأول: المحتوى الجملي) حيث تمثل العدالة الاجتماعية أولوية من أولويات المخطط.</p> <p>الباب الرابع: الأولويات والإصلاحات</p> <p>يندرج منوال التنمية للفترة 2016-2020 ضمن الرؤية الإستراتيجية لتونس الجديدة التي تؤسس إلى مشروع مجتمعي تحكمه قيم دافعة إلى النماء وتطرح منوال بديل للتنمية قوامه النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة.</p> <p>ومن الجدير بالذكر أن التوجهات والأهداف والأولويات الوطنية التي رسمت لفترة المخطط التنموي تم ضبطها وفق مقاربة تشاركية احتكمت إلى الحوار والتوافق بين كل الأطراف من قوى سياسية وفاعلين اقتصاديين ومجتمع مدني كسبيل وحيد إلى بناء الثقة وتحقيق التكامل من أجل إنجاح المسار الانتقالي وبناء تونس الديمقراطية. تتأكد الأهمية القصوى التي تكتسبها مسألة المقاربة التشاركية التي تعطي الأولوية للبعد البشري في التنمية في كون الإنسان عنصراً فاعلاً في العملية التنموية مما يعطيه الحق في المشاركة الفعلية في السلطة واتخاذ القرار وبمكّنه من إنكاء روح المواطنة والمبادرة والمسؤولية بهدف تثبيت دعائم المجتمع المستقر والسليم وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
3	هل ينص الدستور أو الرؤية الوطنية أو الخطة الوطنية الخمسية على تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية في إطار مستدام يحترم البيئة؟	<p>← مثال الدستور التونسي أعلاه:</p> <p>يلاحظ أنه تم إدراج مفهوم الأجيال القادمة وما يترتب عليه في وثيقة الدستور في مستويات مختلفة، وأن هناك إقرار صريح بحقوق الأجيال القادمة والحقوق البيئية وقد تم ربط حقوق الأجيال القادمة بالحقوق البيئية وحقوق التنمية المستدامة.</p> <p>وهذا ما يتجلى في نص التوطئة التي ربطت "ضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على سلامة البيئة بما يضمن استدامة مواردنا الطبيعية" باستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة. ويؤكد على ذلك الفصل 42 من الدستور الذي ينصّ على أن الدولة: "تحمي ... الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة فيه". وهو ما وقع تدعيمه بصفة صريحة على المستوى المؤسسي حيث نص الفصل 129 من الدستور على إحداث "هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة".</p> <p>← مثال رؤية قطر الوطنية 2030:</p> <p>جاء في التمهيد:</p> <p>وقد حددت رؤية قطر الوطنية 2030 خمسة (5) تحديات رئيسية هي: التحديث والمحافظة على التقاليد، وتحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، والتحكم في النمو الاقتصادي المستهدف وتجنب التوسع غير المنضبط، والتطابق بين حجم العمالة الوافدة ونوعيتها ومسار التنمية المستهدف، والمواءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.</p> <p>وجاء في المقدمة:</p> <p>تقيم جسراً يصل الحاضر بالمستقبل وهي ترسم تصوراً لمجتمع حيوي ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، وتشكل القيم السامية العليا فيه والروابط الأسرية القوية دعامة الأساسية.</p>
4	هل تتعاون المؤسسات والوزارات على مختلف مستويات الحكومة من خلال آلية تنسيق تهدف إلى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيقها بشكل فعال ومتناسق؟	<p>أولاً- تجري مقارنة المتطلبات إذا أنشئ مثلاً فريق عمل مشترك بين الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لترسيخ وتعميم العدالة الاجتماعية والمساواة في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية، وتفعيل التعاون والتكامل بين مختلف الوزارات والأطراف المعنية في هذا المجال.</p> <p>ثانياً- يمكن تلبية المتطلبات عندما يتم مأسسة الفريق وتعيين أعضائه بمقتضى مقرر وزاري يحدّد مهامه وطريقة عمله.</p> <p>← مثال في الجمهورية التونسية: إنشاء فريق عمل مشترك بين مختلف الوزارات في عام 2019.</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
5	هل تهدف السياسة العامة للمركزية أو قانون السلطات المحلية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية؟	<p>أولاً- لتلبية المتطلبات، يجب أن تتضمن السياسة العامة للمركزية أو قانون السلطات المحلية بوضوح محاور أو برامج أو أهداف حول إدماج العدالة الاجتماعية ومبادئها.</p> <p>➤ مثال مجلة الجماعات المحلية في الجمهورية التونسية التي تدعو إلى ضمان العدالة الاجتماعية والديمقراطية المحلية وتكافؤ الفرص.</p> <p>➤ مثال من إسبانيا.</p> <p>عملت الحكومة المحلية في الباسك ضمن أولوياتها للفترة 2009-2013 على تطبيق مبادئ الحوكمة في سياسة الإسكان، ولا سيما مبادئ تحقيق التوافق والشفافية والمشاركة.</p> <p>واعتمدت جملة من المسارات بقصد تكريس مبدأ المشاركة المجتمعية الواسعة في وضع الاستراتيجية وخطوط السياسة العامة والتشريعات المتصلة بها، لا سيما:</p> <ul style="list-style-type: none"> • العقد الاجتماعي للإسكان: شاركت فيه الجهات الفاعلة المؤسساتية الاجتماعية والسياسية؛ • مخطط تجديدي للتنظيم الحضري والإسكاني: شارك فيه المواطنون والخبراء؛ • قانون الإسكان في الباسك: شارك فيه المواطنون. <p>في النتيجة، وقّعت 78 جهة فاعلة اجتماعية واقتصادية العقد الاجتماعي للإسكان؛ ودُرس 45 مقترحاً مقدماً من مواطنين بما يخص المخطط التجديدي للتنظيم الحضري والإسكاني، واعتمد 30 مقترحاً منها؛ وبالنسبة إلى قانون الإسكان في الباسك، سجلت 17,187 زيارة لموقع الإنترنت، و2,223 إبداء رأي، و188 اقتراح، و312 متابعة تواصل اجتماعي.</p>
6	هل تتوفر في المؤسسات الحكومية والوزارات القدرات والكفاءات والموارد البشرية اللازمة لتطوير سياسات وبرامج تحقق العدالة الاجتماعية؟	<p>يُنظر مثلاً إلى عدد الدورات التدريبية في مجال العدالة الاجتماعية وعدد الكوادر الحكومية (من مدراء عامين، ومستشاري وزراء، ومدراء، ورؤساء مصالح وإدارات) المشاركين في الدورات التدريبية.</p> <p>أولاً- لتلبية المتطلبات، يجب أن يتمتع على الأقل 50 في المائة من الكوادر الحكومية (من مدراء عامين، ومستشاري وزراء، ومدراء، ورؤساء مصالح وإدارات) بكفاءات ومهارات اكتسبوها إثر مشاركتهم بدورات تدريبية وحصلوا بعدها على شهادات.</p> <p>ثانياً- لتلبية المتطلبات إلى حد كبير، يجب أن يكون أكثر من 75 في المائة من الكوادر في الوزارة قد شاركوا بدورات تدريبية في هذا المجال وحصلوا على شهادات.</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		<p>← مثال من شيلي:</p> <p>يورد التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية "الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، نموذجاً عن السياسة العامة التي اعتمدتها شيلي في الأعوام 2006 إلى 2008 لتحقيق الإصلاح المنشود في نظام التقاعد، وتأمين تغطية أفضل، ولاسيما للعاملين الزراعيين والعاملين لحسابهم والعاملين بدوام مؤقت والنساء.</p> <p>وبعد عقود من محاولة إصلاح نظام التقاعد، والجهود والاستثمارات الكبرى، ظلت النتائج محدودة من حيث تحسين التغطية والمساواة بين الجنسين. لذلك توجّه الانتباه في تركيز رفع القدرات بواسطة التعاون التقني مع خبراء من منظمة العمل الدولية في تصور ووضع تشريعات جديدة لنظام جديد للحماية الاجتماعية يكون فاعلاً في مكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف.</p>

أ 44 p. (2017), European Union, Quality of Public Administration, A Toolbox for Practitioners, Policymaking, Implementation, and Innovation

ثانياً- الأسئلة المتخصصة: تخطيط السياسة العامة وتنفيذها ومتابعتها

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		<p>مرحلة تخطيط السياسة العامة</p>
7	<p>هل اعتمد مبدأ التشاركية مع الجهات غير الحكومية ومن ضمنها الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في تصميم السياسة العامة؟</p>	<p>← مثال الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2018-2020:</p> <p>أعدت الاستراتيجية الوطنية الثانية للصحة من خلال عملية تشاركية كبيرة قادتها وزارة الصحة العامة، واشتملت على مشاركة واسعة النطاق للجهات المعنية داخل قطاع الصحة وعبر القطاعات. وقد أخذت تلك العملية في الاعتبار تحليل الوضع الراهن المرتكز على النتائج، والمقارنة المرجعية والإقليمية والدولية، إضافة إلى تقرير حول برنامج انتقالي للدروس المستفادة من الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة.</p> <p>← مثال خطة التنمية الخمسية لسلطنة عُمان (2016-2020):</p> <p>توضح الخطة الخمسية أن "أهداف ومرتكزات الخطة جاءت نتيجة الحوار مع الأطراف الفاعلة، وبصفة خاصة الوزارات والهيئات الحكومية، لضمان انعكاس استراتيجياتها طويلة المدى في أهداف الخطة، وكذلك الحوار مع الشباب والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، كما تم الاستعانة بالدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		ودوائر البحث العالمية ودور الخبرة المتخصصة، كذلك التقارير الدولية التي ترصد ترتيب السلطنة وفق المؤشرات العالمية المقارنة".
8	هل اعتمدت في صياغة السياسة مقارنة شاملة لا تقتصر على الفئات الاجتماعية والأفراد الأكثر فقراً أو عرضة للإقصاء بل تشمل كافة أفراد المجتمع على أساس المقاربة الحقوقية؟	<p>لتلبية المتطلبات، على وثيقة السياسة العامة في مجال تقديم الخدمات أن تتضمن إشارة واضحة إلى ضمان تقديم الخدمات ذات الجودة للجميع بدون تمييز، خاصة الفئات الأكثر تهميشاً عبر آليات وبرامج تستهدفها.</p> <p>➤ مثال الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة، الجمهورية التونسية التي توضح أهدافها وتوجهها لجميع الأطفال في جميع المناطق:</p> <p>تقدم الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات رؤية وأهدافاً عامة تمت بلورتها في شكل محاور وهي في صياغتها الحالية غير ممكنة إلا باحترام المبادئ العامة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعتبار المصلحة العليا للطفل الاعتبار الأساسي في أي تدخل يخصه؛ • اعتبار النفاذ العادل إلى الخدمات الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة وعدم التمييز من ضمن الشروط الأساسية لاحترام المبدأ الأساسي لتكافؤ الفرص في التنمية وحماية الطفل في تونس؛ • تركز التوجهات المصاغة والخدمات المقترحة في إطار الاستراتيجية على أسس علمية مثبتة تمثل جزءاً من إرادة التغيير الإيجابي لصالح تنمية الطفولة المبكرة وبيئتها؛ • تعد المقاربة الشاملة لتنمية الطفولة المبكرة التي تغطي جميع مجالات النمو (الجسدي، المعرفي، الاجتماعي واللغوي...) جوهرية باعتبار تقاطعها وتكاملها وتساويها من حيث الأهمية؛ • تعتبر المقاربة متعددة القطاعات وتكييف البرامج مع احتياجات الطفل وفقاً لدورات حياته ولخصائصه الاجتماعية والصحية والثقافية من بين مفاتيح نجاح هذه الاستراتيجية.
مرحلة تنفيذ السياسة العامة		
9	هل صانعت/ضمنت عملية تنفيذ السياسة العامة مبدأ عدم إهمال أحد؟	لتلبية المتطلبات، على السياسة أن تستهدف مباشرة الفئات الأكثر عرضة للتمييز والتهيميش (النساء والفتيات، الأشخاص ذوو الإعاقة، العاطلون عن العمل، كبار السن...).
10	هل راعي تنفيذ السياسة العامة مبادئ العدالة الاجتماعية لتضمن المساواة وتكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي بين الشرائح المجتمعية المختلفة؟	<p>لتلبية المتطلبات، يُعتبر تنفيذ السياسة العامة فاعلاً وناجياً وضامناً للمساواة وتكافؤ الفرص عندما تحقق السياسة على الأقل 70 في المائة من النتائج المرجوة/المرسومة.</p> <p>على الجهة الرسمية تقديم معلومات وإحصاءات تؤكد تحقيق السياسة على الأقل 70 في المائة من النتائج المرسومة. مثلاً، في مجال الدفاع الاجتماعي، يمكن تقديم إحصاءات عن عدد الأطفال المهددين الذين تعهدت بهم</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		<p>مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي خلال السنتين الماضيتين واحتساب معدل الزيادة ومقارنة النتائج المحققة بالأهداف المرسومة.</p> <p>➤ مثال من جنوب أفريقيا:</p> <p>في عام 2003، اتسعت تغطية صندوق التأمين ضد البطالة لتشمل العاملين في المنازل من أجل تحقيق المساواة في التعويض الذي يؤمنه القانون للعاملين النظاميين.</p> <p>وبين عامي 2003 و2008 استفاد من هذه السياسة العامة 633,000 من العاملين في المنازل، ومعظمهم من النساء.</p> <p>وليصنف البرنامج على أنه يلبي المتطلبات يجب التثبت من أن عدد العاملين في المنازل الذين استفادوا منه يمثل على الأقل 70 في المائة من الفئات المستهدفة.</p>
11	هل تطبق الجهات الحكومية معايير ومبادئ حقوق الإنسان وتحترم الحريات الأساسية في تنفيذ السياسة العامة وبرامجها؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب مثلاً:</p> <ul style="list-style-type: none"> • في موضوع تقديم الخدمات الصحية، الاستعانة بمعايير حقوق الإنسان الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة (التعليق العام رقم 14) وكذلك التعليق العام رقم 17: المادة 24 (حقوق الطفل)؛ • في تنفيذ برامج تساعد على تلبية احتياجات الأطفال الأساسية وتوفير الرعاية اللازمة لهم، الالتزام بإطار اتفاقية حقوق الطفل؛ • التأكد من أن الدولة صادقت على المعاهدات الدولية الأساسية التسع (9) لحقوق الإنسان.
12	هل اعتمد مبدأ التشاركية مع الجهات غير الحكومية ومن ضمنها الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسة العامة؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من قيام عملية تنفيذ السياسة العامة بطريقة تشاركية مع الجهات المختلفة.</p> <p>➤ مثال الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة في الجمهورية التونسية.</p> <p>يستند وضع هذه الاستراتيجية إلى المعطيات المتوفرة والتدخلات الواجب إدراجها قصد الاتساق مع المعايير الدولية، وذلك عبر مراحل متعددة تتمثل الأولى في تحليل تفصيلي للوضع الراهن مما يسمح بتحديد مواطن الضعف والقوة باعتماد منهجية تشاركية توافقية في جميع المراحل من خلال التشاور واللقاءات رفيعة المستوى لتحديد التصورات والتوقعات وصولاً إلى المرحلة الثانية الخاصة بمناقشة مشروع الاستراتيجية. وتم اعتماد نفس المنهجية التشاركية في الاجتماعات وورشات العمل ولقاءات اللجان الوطنية والفنية المعنية بمتابعة وضع وتنفيذ الاستراتيجية.</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
13	هل ضمنت البرامج المحلية لتنفيذ السياسة العامة مبادئ العدالة الاجتماعية؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن برامج تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي ضمنت مبادئ العدالة الاجتماعية.</p> <p>➤ مثال برنامج "تكافل وكرامة" في الجمهورية المصرية:</p> <p>هو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يأتي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية. ويهدف البرنامج إلى توفير الدعم النقدي لجميع الفئات الفقيرة والمستحقة (الأسر الفقيرة، النساء، الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، المسنون، الشباب) في جميع المحافظات.</p> <p>وقد ارتفع عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" من 63,880 مستفيداً في عام 2015 إلى 3.6 مليون مستفيد في عام 2020. وفي إطار اللامركزية وتحقيق توزيع جغرافي عادل، وجّه 70 في المائة من إجمالي مخصصات كلفة الدعم النقدي إلى محافظات الوجه القبلي التي تضم 58 في المائة من المستفيدين أي نحو 1.98 مليون مواطن.</p>
14	هل تهدف السياسة العامة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بصفة عامة وبصفة خاصة الهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة" ومقاصده؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب توفير معلومات وإحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة وبالأخص عن مدى تحقيق مقاصد الهدف العاشر:</p> <p>الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • 10-1 التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030؛ • 10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030؛ • 10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد؛ • 10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً. <p>➤ مثال: سلطنة عُمان على طريق تحقيق مقاصد الهدف العاشر^٣.</p> <p>يوضح الاستعراض الوطني الطوعي الأول لسلطنة عُمان في عام 2019 التقدم المحرز في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده. وهو يتضمن أبرز المبادرات والتحديات والخطط المستقبلية. وتربط السلطنة الهدف العاشر بالتوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040، ويركز التوجه الاستراتيجي "حياة كريمة</p>

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
		ومستدامة للجميع" الوارد ضمن الأولوية الوطنية "الرفاه والحماية الاجتماعية" على أن تماسك المجتمعات وقوتها وتحقيق السلم المجتمعي يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية بالمحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها، كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سُبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.
15	هل تخصص السياسة العامة الموارد المالية المطلوبة في الموازنة/الميزانية العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أنه تم رصد الميزانية والموارد المالية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. < مثال الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة في الجمهورية التونسية التي وضعت الميزانيات المقدر بالدينار التونسي لكل محور من الاستراتيجيات كل سنة. ولا تلبي الاستراتيجية المتطلبات لأن الميزانية لم تفصل الموارد المطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل تقارب المتطلبات إذ أنها رصدت الميزانية والموارد المالية اللازمة لوضعها ولتحسين دمج الأطفال ذوي الوضعية الهشة (المحور 3). • المحور 1: مرافق وخدمات تنمية الطفولة المبكرة: 152,625,000؛ • المحور 2: الأسرة والتربية الوالدية: 6,403,000؛ • المحور 3: الأنشطة والخدمات المندمجة للأطفال ذوي الوضعية الهشة: 23,145,000؛ • المحور 4: المعايير والتكوين الأساسي والمستمر: 3,548,000؛ • المحور 5: الجودة والمتابعة-التقييم والبحث: 3,860,000؛ • المحور 6: المناصرة والتكوين والتواصل من أجل تنمية الطفولة المبكرة والأسرة: 1,052,000؛ • المحور 7: الحوكمة والتمويل والتنسيق والشراكة: 4,709,000.
16	هل تخصص السياسة العامة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن وثيقة السياسة العامة ضبطت بوضوح الموارد البشرية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.
17	هل من اعتراف رسمي بوجود أهداف وقضايا متعلقة بالعدالة الاجتماعية حددت عند تطوير السياسة العامة ولكن لم تنفذ وتحقق من خلال السياسة؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن وثيقة تقييم السياسة تحدد الأهداف المتعلقة بالعدالة الاجتماعية (في قضايا المساواة والإنصاف والمشاركة والحقوقي) التي تم وضعها عند تطوير السياسة العامة ولم تحقق عند التنفيذ، وتتضمن الدروس المستفادة.

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
مرحلة متابعة السياسة العامة		
18	هل جرى تقييم السياسة العامة ورصد مدى إدماجها لمبادئ العدالة الاجتماعية بصفة دورية وضمن إطار مؤسسي واضح؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن مستندات وتقارير الرصد والتقييم (السوي، لمنتصف المدة، النهائي) قد استعانت بمؤشرات العدالة الاجتماعية. ← مثال من الاتحاد الأوروبي: تستعين بلدان الاتحاد الأوروبي بمؤشرات عن العدالة الاجتماعية ترد في تقرير العدالة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، تقرير المؤشرات للعام 2017.
19	في حال وجود عمليات تقييم للسياسات العامة، هل تم إدماج نتائج الرصد والتقييم في التخطيط المستقبلي للسياسة؟	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من أن مستندات التخطيط المستقبلي للسياسة تتضمن الدروس المستفادة وتحدد الأهداف غير المحققة: ← مثال في خطة التنمية الخمسية التاسعة لسلطنة عُمان (2016-2020) حيث وُضعت خريطة للتحديات التي تستجيب لها الخطة وتضمنت: في ضوء التقييم السابق للخطة التنموية، وما تم تحقيقه من منجزات بشأن الأهداف التنموية الكلية المستهدفة في الرؤية المستقبلية 2020، وفي ظل عدم التمكن من تحقيق بعض أهداف الرؤية المستقبلية في عدد من الجوانب بصورة كافية، إضافة إلى تزايد متطلبات التنمية من ناحية، والتقلبات التي طرأت على أسعار النفط العالمية من ناحية أخرى، تبقى هناك تحديات رئيسية يتوجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016-2020 يمكن تلخيص أهمها في الآتي: <ul style="list-style-type: none"> • المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؛ • توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل حالياً؛ • تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي؛ • إيجاد قطاع خاص يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة.
20	في حال وجود عمليات تقييم للسياسات العامة، هل اعتمد مبدأ التشاورية مع الجهات غير الحكومية ومن ضمنها الشرائح المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني	لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من قيام عملية التقييم والمتابعة بطريقة تشاورية مع الجهات غير الحكومية وذلك بالنظر في تقارير ومحاضر الاجتماعات وجلسات العمل التي توثق مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في جميع المراحل ووثائق الشراكة بين الجهات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية على الصعيد المركزي واللامركزي.

رقم السؤال	السؤال/المؤشر	ملاحظات وأمثلة عن المؤشر
	والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في تقييم السياسة ومتابعتها؟	<p>◀ مثال من أوروغواي:</p> <p>في عام 2007، تأسس الحوار الاجتماعي الوطني للبحث في سياسات الحماية الاجتماعية وضم 80 ممثلاً عن مؤسسات من القطاع العام، وأصحاب العمل، والعاملين، والمستفيدين، والمنظمات الدولية والأكاديمية.</p> <p>واستمر الحوار 9 أشهر، وتركز العمل فيه على التنسيق المكثف بين الجهات الحكومية والبرامج الاجتماعية، وفي الخلاصة جرى الاتفاق على 10 نقاط أبرزها إصلاح نظام التقاعد، بما في ذلك إعطاء منحة تعادل سنة تقاعد للمرأة لكل طفل تنجبه، وبرنامج دعم للعاطلين عن العمل. وحققت مجموعة الإصلاحات التي خلص إليها الحوار الموسع تغطية واسعة في مجال الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر^د.</p>
21	هل تقوم الجهات الرسمية بتحديث البيانات والمنظومات المعلوماتية لمتابعة السياسات العامة بصفة منتظمة بالشراكة مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من تحديد مؤشرات وأهداف وقياسات بالاستعانة بمصادر التثبت ومن تحديث البيانات بصفة منتظمة.</p> <p>◀ مثال الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة في الجمهورية التونسية تفصل 253 نشاطاً مدرجاً تحت سبعة محاور وقد تم تحديد مؤشرات وأهداف وقياسات بالاستعانة بمصادر التثبت ذات الصلة. وتم تحديد آجال التنفيذ على مدة 5 سنوات من الخطة والإدارة المسؤولة وكذلك الشركاء المنخرطين. كما وضعت الميزانية المقدرة سنوياً لكل نشاط.</p>
22	هل تقوم الجهات الرسمية بنشر معلومات ومعطيات بيانية مفصلة ودقيقة عن مدى تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية لضمان المحاسبة والشفافية؟	<p>لتلبية المتطلبات، يجب التأكد من نشر البيانات الإحصائية عن تحقيق السياسة العامة للعدالة الاجتماعية.</p> <p>◀ مثال من أستراليا:</p> <p>في إطار متابعة نتائج السياسات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما ما يتعلق بسكان أستراليا الأصليين، تنشر الحكومة تقريراً سنوياً دورياً منذ عام 1993^{هـ}.</p>

أ منظمة العمل الدولية، *الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة*، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة (جنيف، 2011)، ص. 78.

ب عُمان، المجلس الأعلى للتخطيط، *الاستعراض الوطني الطوعي الأول لسلطنة عُمان 2019*، المنتدى السياسي رفيع المستوى (تموز/يوليو 2019).

ج (Daniel Schraad-Tischler and others, *Social Justice in the EU – Index Report 2017* (Gütersloh, Germany, Bertelsmann Stiftung, 2017).

د منظمة العمل الدولية، *الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة*، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة (جنيف، 2011).

هـ (2016) Australian Human Rights Commission, *Social Justice and Native Title Report 2016*.

المرفق الثاني- نموذج خطة عمل

[illegible]

المرفق الثالث- مراجع ومنشورات الإسكوا بشأن قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة

بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2012). تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا، نشرة التنمية الاجتماعية، الجزء الرابع، العدد الثاني (E/ESCWA/SDD/2012/Technical Paper.2).

_____ (2013أ). دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي (E/ESCWA/SDD/2012/3/Manual).

_____ (2013ب). المشاركة والعدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة: أوراق موجزة (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.12).

_____ (2013ج). مجموعة مواد إعلامية عن المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.6).

_____ (2013د). مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة: المشاركة والعدالة الانتقالية، سلسلة السياسات العامة: أوراق موجزة، العدد الأول (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.5).

_____ (2013هـ). وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي (E/ESCWA/SDD/2013/3).

_____ (2014). سُبُل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي، موجز السياسات: المشاركة في عمليات السياسات العامة، العدد (E/ESCWA/SDD/2014/Brief.3).

_____ (2015أ). الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة: أوراق موجزة، العدد 4 (E/ESCWA/SDD/2014/Brief.4).

_____ (2015ب). الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2 (E/ESCWA/SDD/2015/Technical Paper.3).

_____ (2015ج). قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية: المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية (E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part III)).

_____ (2015د). ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية – دراسة حالة مصر وتونس والمغرب (E/ESCWA/SDD/2015/3).

_____ (2016). المساواة في الخطة العالمية الجديدة: إدماج منظور الجنسين في تنفيذ هُدُي التنمية المستدامة 1 و2 في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDD/2016/TECHNICAL PAPER.2).

_____ (2017أ). دليل المدرب لبناء القدرات حول تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.10).

_____ (2017ب). دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية

(E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.11).

_____ (2017ج). دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. بيروت.

_____ (2018). موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة (E/ESCWA/SDD/2018/Brief.2).

_____ (2019أ). دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة
(E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.9).

_____ (2019ب). عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية، تقرير التنمية الاجتماعية الثالث
(E/ESCWA/SDD/2019/4).

_____ (2019ج). نهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، لجنة التنمية الاجتماعية،
الدورة الثانية عشرة، بيروت، 8-9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (E/ESCWA/C.2/2019/7).

بالإنكليزية

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2013a). Social justice: Concept, tools and challenges (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.9).

_____ (2013b). Women and participation in the Arab uprisings: A struggle for justice
(E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.13).

_____ (2014a). Civil society development in transition: Lessons from Egypt, Libya, Tunisia and Yemen (E/ESCWA/SDD/2014/Pamphlet.3).

_____ (2014b). Social justice in Arab countries: Challenges and recommended courses of action
(E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.2).

_____ (2014c). Social justice in the Arab world, by Jihad Azour
(E/ESCWA/SDD/2014/Background Paper.1).

_____ (2017a). Inequality in the SDGs: Fighting multidimensional inequality in the Arab region, Policy Brief No.2 (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.1).

_____ (2017b). Intergenerational justice: Meeting the needs of the future Arab generations
(E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.3).

_____ (2017c). Social Development Report on the Equality of Outcome: Process and Autonomy in Selected Arab Countries (E/ESCWA/SDD/2017/4).

_____ (2018a). Equality, Autonomy and Change in the Arab Region. Social Development Report No. 2 (E/ESCWA/SDD/2017/6).

_____ (2018b). Social justice matters: A View from the Economic and Social Commission for Western Asia (E/ESCWA/SDD/2018/TP.6).

_____ (2019). Bridging the inequality gaps among young people in the Arab Region. Policy Brief 2019 (E/ESCWA/SDD/2019/TP.5).



